وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

النظام القانوني للمنافسة وريادة الأعمال

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الدلي العام

من إعداد الطالبة:

– بلقنين شهيناز

تحت إشراف الأستاذ:

– بن بدرة عفيف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ..... باسم شهاب .....رئيسا

الأستاذ .....عفيف بن بدرة .....مشرفا مقررا

الأستاذ..... حميدة فتح الدين.....مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت يوم:.30./06./2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بلقنيز شهيناز الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 118277034 والصادرة بتاريخ: 2020.01.24

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون الخاص

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

النظام القانوني للمنافسة وريادة الأعمال

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 08/07/2025

إمضاء المعني

بلدية مستغانم
نظرا للتصديق على الإمضاء
08 JUIL. 2025

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿2﴾ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿3﴾ مَالِكِ يَوْمِ

الدِّينِ ﴿4﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿5﴾ أهدنا الصِّرَاطَ

الْمُسْتَقِيمَ ﴿6﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

وَلَا الضَّالِّينَ ﴿7﴾

إهداء

أحمد الله عز وجل على فضله ومنّه وعونه لإتمام هذا العمل المتواضع، وما كان له أن يتم لولا توفيقه وكرمه.

إلى من كان السند والدافع، إلى من غرس في قلبي معنى الطموح، وعلّمني أن الإرادة لا تعرف المستحيل، إلى من سهر الليالي ليعلّمني أن للعلم قدسيته، إلى مدرستي الأولى ومصدر عزيمتي،

أبي الغالي، أطال الله في عمره، وألبسه ثوب الصحة والعافية، وبارك لي في رضاه ووجوده؛

وإلى من غابت جسداً وبقيت روحها تسكنني، إلى من تركت في قلبي أثراً لا يزول، إلى من كان دعاؤها لي زاداً، وابتسامتها نوراً، وحنانها عزاءً، إلى أمي الراحلة، رحمك الله رحمة واسعة، وجعل قبرك روضة من رياض الجنة، وأسكنك الفردوس الأعلى، وجمعني بك في مستقر رحمته؛

إليكما أهدي ثمرة جهدي، وقطرة من بحر عرفان لا يُوفيكما حقكما، راجياً أن يكون هذا العمل مدعاة لفخركما وسعادةً لقلبيكما الطاهرين؛

وإلى كل من آمن أن التغيير يبدأ من داخلنا، وأن النجاح يولد من رحم الإصرار والإيمان بالذات...

كلمة شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله، الداعي إلى رضوانه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليما كثيرا.

بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه بما هو أهله، أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى والدي العزيز، الذي كان سندي الدائم ورافدي الأول في طريق العلم، جزاه الله عني خير الجزاء، وأطال في عمره؛

وإلى روح والدتي الغالية، التي أرجو من الله أن يجعل دعاءها نورا يرافقني، وأن يرحمها رحمة واسعة ويسكنها فسيح جناته.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل، الذي شرفني بإشرافه على هذا العمل العلمي، والذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة وملاحظاته العلمية القيّمة التي كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدمه لي في ميزان حسناته.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، على قراءتهم وملاحظاتهم التي أعتز بها، وعلى ما أبدوه من اهتمام وتقدير لهذا الجهد المتواضع.

وأخيرا، شكري الخالص لكل من ساندني، ولو بكلمة، في هذه الرحلة العلمية، من قريب أو بعيد.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

مقدمة

مقدمة

تحتل المنافسة الاقتصادية مكانة مركزية في البناء الاقتصادي المعاصر، حيث تمثل أحد أهم الآليات التي تضمن حيوية الأسواق واستدامة نموها. فهي لا تقتصر فقط على تحفيز المنتجين لتقديم أفضل ما لديهم من حيث الجودة والأسعار، بل تساهم في كسر الاحتكارات وإعادة توزيع الفرص الاقتصادية بشكل أكثر عدلا بين مختلف الفاعلين ومن هذا المنظور، فإن النظام القانوني للمنافسة لا يعد مجرد أداة تنظيمية، بل هو ركيزة أساسية لضمان عدالة السوق وشفافية التعاملات التجارية. فالقوانين المنظمة للمنافسة تمثل صمام أمان يحمي المستهلك من الغش والاستغلال، ويحمي في الوقت ذاته رواد الأعمال من الإقصاء أو الإزاحة غير العادلة من السوق.

إن الدور الذي يلعبه النظام القانوني في هذا الإطار يتجلى في قدرته على فرض قواعد لعبة عادلة بين الفاعلين الاقتصاديين، تضمن تكافؤ الفرص للجميع دون استثناء. فوجود قوانين صارمة تحظر الممارسات المناهضة للمنافسة مثل التواطؤ بين الشركات، أو التسعير الإقصائي، أو إساءة استخدام الوضعية المهيمنة، يعزز من ثقة الفاعلين الجدد في إمكانية دخولهم إلى السوق والمنافسة ضمن شروط منصفة. كما أن هذه القوانين تضمن للمستهلك خيارات أوسع وأسعارا أكثر عدالة، الأمر الذي ينعكس في النهاية على تحسين جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأكمله.

ولا شك أن ريادة الأعمال تشكل حجر الزاوية في أي استراتيجية تنموية تعتمد على الابتكار وتحفيز المبادرة الفردية. فهي تمثل وسيلة فعالة لتوليد فرص العمل واستثمار الطاقات الشابة، كما تتيح للمجتمعات بناء نسيج اقتصادي أكثر مرونة وتنوعا. لكن هذه الريادة لا يمكن أن تزدهر في بيئة اقتصادية يهيمن عليها الكبار وتغيب فيها القواعد العادلة للمنافسة إذ أن المشاريع الناشئة غالبا ما تكون أقل قدرة على الصمود في وجه الضغوط التي تفرضها الشركات الكبرى، خاصة في ظل ممارسات احتكارية غير قانونية. ومن هنا تبرز أهمية أن

يكون النظام القانوني مرنا، لا يعامل جميع الفاعلين على قدم المساواة الشكلية فحسب، بل يأخذ في الاعتبار خصوصيات المشاريع الناشئة ويمنحها حماية تتناسب مع هشاشتها وطبيعة مراحلها الأولى.

في هذا السياق تبرز الحاجة إلى نظام قانوني ديناميكي لا يقتصر على ضبط السوق، بل يستشرف أيضا مستقبله من خلال قدرته على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة. فالنماذج الاقتصادية التقليدية لم تعد كافية لتفسير أو تنظيم السلوك السوقي المعاصر، خصوصا مع بروز منصات الاقتصاد الرقمي وتغير أنماط التبادل التجاري وأساليب الإنتاج والتوزيع. وهذا يعني أن على المشرّع أن يكون في حالة يقظة دائمة لضمان أن يواكب الإطار القانوني هذه التحولات، وأن يمنع في الوقت ذاته أن تستغل هذه المستجدات من قبل بعض الفاعلين للتحايل على قواعد المنافسة.

إن النظام القانوني للمنافسة لا يعمل في فراغ، بل هو جزء من منظومة أوسع تشمل البيئة المؤسسية والثقافية والسياسية التي تحكم الاقتصاد الوطني. لذلك فإن نجاح هذا النظام لا يمكن تقييمه فقط من خلال مدى صرامة أو تفصيل النصوص القانونية، بل من خلال مدى تفعيل هذه القوانين على أرض الواقع، ومدى قدرة المؤسسات المختصة على إنفاذها بحياد وكفاءة. وهذا يتطلب توفر إرادة سياسية واضحة، وكفاءات بشرية مؤهلة، وآليات رقابية فعالة، بالإضافة إلى وعي مجتمعي يدرك أهمية المنافسة الشريفة في بناء اقتصاد أكثر عدالة وشفافية.

ومن خلال هذا الفهم التكاملي، يتضح أن العلاقة بين المنافسة وريادة الأعمال ليست علاقة توازي أو تقاطع عرضي، بل هي علاقة جدلية عميقة، حيث يغذي كل منهما الآخر فالمنافسة هي التي تخلق المناخ المحفز على الابتكار، وريادة الأعمال هي التي تضخ في السوق روح التجديد وتكسر الروتين الاقتصادي ولهذا فإن أي اختلال في هذه العلاقة يؤدي إلى نتائج عكسية، سواء من حيث تقلص فرص النمو الاقتصادي أو من حيث تدهور ثقة

المستثمرين والمستهلكين على حد سواء. كما أن غياب الحماية القانونية الفعالة يؤدي إلى احتكار السوق من قبل فاعلين كبار، مما يشكل عائقا أمام دخول فاعلين جدد، ويقوض في النهاية مبدأ العدالة الاقتصادية الذي يفترض أن يحكم سير الأسواق الحرة ولا يمكن في هذا الإطار إغفال البعد الاجتماعي للمنافسة، إذ أن وجود نظام قانوني عادل لا يسهم فقط في ضبط النشاط الاقتصادي، بل يسهم أيضا في حماية الفئات الهشة داخل المجتمع، سواء من خلال منع استغلالهم كمستهلكين، أو من خلال منح فرص جديدة للشباب والمبادرين في الاندماج في الدورة الاقتصادية. وهذا البعد الاجتماعي يمثل ركيزة أساسية في أي نموذج اقتصادي يسعى لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه يربط بين الأداء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وانطلاقا من هذا المعطى، فإن دراسة النظام القانوني للمنافسة في علاقته بريادة الأعمال تكتسي بعدا مزدوجا، فهي من جهة تعالج إشكالية قانونية بحتة تتعلق بفعالية النصوص وإمكانية تطبيقها، ومن جهة أخرى تسائل النموذج التنموي في شموليته، ومدى انسجامه مع متطلبات العصر الجديد القائم على الابتكار والمنافسة المفتوحة. وهو ما يستدعي أن يكون هناك تفكير مستمر في تطوير المنظومة القانونية بما يتلاءم مع الحركية الدائمة للأسواق، وأن تتم مراجعة الأطر التنظيمية بشكل دوري لضمان عدالتها ونجاعتها في آن واحد.

إن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم قراءة معمقة وتحليلية لهذا التفاعل الحساس بين المنافسة وريادة الأعمال من زاوية قانونية ومؤسساتية، على أمل أن تساهم في فتح نقاش علمي جاد حول ضرورة بناء منظومة قانونية تواكب التغيرات الاقتصادية وتؤطر المبادرة الفردية بشكل يحقق توازن المصالح العامة والخاصة، ويعزز من جاذبية الاقتصاد الوطني، ويضع أسس سوق تنافسي شفاف يضمن التنمية الشاملة والمستدامة.

إشكالية الدراسة

مع تسارع التطورات الاقتصادية وتشابك المصالح بين الفاعلين في السوق، يبرز دور النظام القانوني كأداة لضبط التفاعلات التجارية وحماية قواعد اللعبة الاقتصادية.

فما مدى فاعلية النظام القانوني للمنافسة في دعم ريادة الأعمال وتعزيز حيويتها داخل الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة

يطرح موضوع النظام القانوني للمنافسة وريادة الأعمال مجموعة من الفرضيات التي يمكن من خلالها الاقتراب من الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

من بين هذه الفرضيات أن وجود نظام قانوني متوازن وشامل يعزز من فرص نجاح رواد الأعمال، ويسهم في حماية السوق من الممارسات غير المشروعة.

مبررات اختيار الموضوع

يمثل موضوع الدراسة مجالًا بحثيًا يستحق التناول لاعتبارات ذاتية وموضوعية عديدة، نعرضها:

مبررات ذاتية:

- اهتمام شخصي بقضايا القانون الاقتصادي.
- الرغبة في التعمق في العلاقة بين القانون وريادة الأعمال.
- تطوير المعرفة في مجال المنافسة التجارية.
- الطموح إلى تقديم مساهمة علمية في موضوع حديث.

مبررات موضوعية:

- ندرة الدراسات القانونية المتخصصة في هذا المجال.
- تزايد الاهتمام بدعم ريادة الأعمال وطنيًا ودوليا.
- تنامي التحديات القانونية في الأسواق الرقمية.
- الحاجة إلى تفعيل القوانين المتعلقة بالمنافسة.
- أهمية الموضوع في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

صعوبات الدراسة

تواجه هذه الدراسة عددا من التحديات التي أثرت على مستوى التناول والتحليل، ويمكن إجمالها في:

1. قلة المراجع الحديثة.
2. تضارب بعض الأحكام القانونية.
3. صعوبة الوصول إلى دراسات مقارنة.
4. نقص البيانات الاقتصادية الدقيقة.
5. تعقد المفاهيم المرتبطة بالمنافسة.
6. تداخل الموضوع مع تخصصات أخرى.
7. محدودية الإحصائيات الرسمية المتاحة.

منهج الدراسة

المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث من أجل تحليل الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها بطريقة علمية منضبطة، وهو الأسلوب الذي يضبط حركة التفكير ويمنحها طابعًا منهجيًا واضحًا.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم النصوص القانونية المتعلقة بالمنافسة، كما استخدمنا المنهج المقارن عند الحاجة لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين التجارب القانونية المختلفة في هذا المجال.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال انعكاساته المباشرة على الواقعين الاقتصادي والقانوني، ويمكن إجمال دوافع هذه الأهمية في:

- بيان العلاقة بين القانون والتنمية الاقتصادية
- إبراز دور المنافسة في دعم المبادرات الاستثمارية
- تحليل فاعلية الأطر القانونية الوطنية
- فتح آفاق بحثية جديدة للباحثين

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية النظام القانوني للمنافسة باعتباره ركيزة أساسية في دعم ريادة الأعمال، وكعامل ضروري لضمان استقرار السوق وتحقيق العدالة الاقتصادية بين المتعاملين وتسعى كذلك إلى تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وتقييم مدى ملاءمتها للواقع العملي وتحدياته، مع التركيز على التفاعل بين القانون والمبادرة الحرة في بيئة الأعمال.

الفصل الأول
الإطار النظري للمنافسة وريادة الأعمال

تُعدّ المنافسة وريادة الأعمال من المفاهيم المحورية في الاقتصاد الحديث، لما لهما من دور فعّال في تحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي. فالمنافسة تُشكّل عنصراً أساسياً في الأسواق الحرة، إذ تؤدي إلى تحسين جودة السلع والخدمات، وتخفيض الأسعار، وتحفيز المؤسسات على تطوير استراتيجياتها وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة. أما ريادة الأعمال، فهي تمثل القوة المحركة وراء تأسيس المشروعات الجديدة، وإبداع الحلول المبتكرة، واستكشاف الفرص الاقتصادية الكامنة في البيئات المتغيرة.

إنّ العلاقة بين هذين المفهومين تتسم بالتكامل والتفاعل؛ إذ تفتح المنافسة المجال أمام الروّاد لإثبات قدراتهم، في حين تخلق ريادة الأعمال ديناميكيات جديدة داخل السوق، قد تؤدي إلى قلب موازين القوى الاقتصادية، وإعادة تشكيل قواعد اللعبة التنافسية. لذا، فإنّ فهم الأبعاد النظرية لكل من المنافسة وريادة الأعمال، يُعدّ أمراً ضرورياً لفهم طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا الفصل إلى تأصيل الإطار النظري لهذين المفهومين من خلال تناول تعريفاتهما، وتطورهما التاريخي، وأهميتهما الاقتصادية والاجتماعية، وكذا بيان العلاقة المتبادلة بينهما. كما سيتم التطرق إلى الأسس النظرية التي قامت عليها السياسات الحديثة لدعم ريادة الأعمال وتعزيز المنافسة، خاصة في ظل التحولات الرقمية والعولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم المنافسة وريادة الأعمال

تعد المنافسة وريادة الأعمال من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث، حيث تساهمان في تحفيز الابتكار وتحسين جودة المنتجات والخدمات وتوفير فرص عمل جديدة وفي هذا المبحث الأول، سيتم التطرق إلى مفهوم المنافسة وريادة الأعمال من خلال استعراض تعريفاتهما وأهميتهما في السياق الاقتصادي وسيتناول المطلب الأول مفهوم المنافسة، من خلال توضيح المقصود بها من الناحية القانونية والتمييز بين المنافسة العادلة وغير العادلة، ثم إبراز دورها في تعزيز كفاءة الأسواق وتنشيط الدورة الاقتصادية أما في المطلب الثاني فسيتم التطرق إلى ريادة الأعمال باعتبارها محركا أساسيا للنمو والتطور، من خلال توضيح مفهومها العام وأهدافها، مع التمييز بينها وبين المشاريع التقليدية، إلى جانب تسليط الضوء على أهميتها في خلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف المنافسة وأهميتها

تعد المنافسة عنصرا أساسيا في تنظيم النشاط الاقتصادي، إذ تسهم في تحسين جودة المنتجات وتخفيض الأسعار وتطوير الأداء العام للسوق سيتم في هذا المطلب التطرق إلى المفهوم العام للمنافسة من خلال توضيح خصائصها وأنواعها، ثم بيان أهميتها في تحفيز الفاعلين الاقتصاديين ودورها في تحقيق التوازن داخل النظام الاقتصادي.

الفرع الأول: المفهوم العام للمنافسة

تعد المنافسة من المفاهيم المحورية في الاقتصاد الحديث، فهي تعكس طبيعة العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين داخل السوق، وتشكل عاملا حاسما في دفع عجلة الابتكار وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

أولا : تعريف المنافسة

اكتسب مفهوم المنافسة أهمية متزايدة في مختلف العلوم الاقتصادية والقانونية، وذلك لما له من دور رئيسي في تنظيم الأسواق وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على تحسين الأداء وتحقيق التميز.

تعريف المنافسة لغة :

المنافسة لغة هي من الفعل نافس، والمصدر منافسة، وهي مأخوذة من النَّفَس أي الروح أو الحياة، ويقال نافسه في الشيء إذا باراه وسابقه إليه، وطلب أن يغلبه فيه، فهي تدل على الرغبة في التقدم والتفوق على الغير في أمر من الأمور، سواء كان ذلك في الخير أو في غيره.

وقد وردت في المعاجم العربية بهذا المعنى، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور: "نافسه منافسة ونفاسا إذا فاخره وسابقه، والاسم النَّفَاسَة، والنَّفِيسُ من الشيء ما كان مرغوبا فيه ومطلوبا لذاته"، فالمنافسة بهذا المفهوم تدل على سعي الإنسان في بلوغ مرتبة أو غاية يشترك فيها مع غيره، ويحرص على أن يكون الأسبق أو الأفضل فيها[1].

تعرف المنافسة اقتصاديا بأنها الوضع الذي يوجد فيه عدد كبير من البائعين والمشترين، بحيث لا يستطيع أي طرف التأثير بشكل منفرد على سعر السوق، مما يخلق توازنا طبيعيا بين العرض والطلب[2].

يرى بعض الاقتصاديين أن المنافسة هي الآلية التي تنظم بها السوق نفسها من خلال تفاعل حيوي بين المنتجين والمستهلكين، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد[3].

---

[1] ترجمة ومعنى "منافسة" في قاموس المعاني، "منافسة: مزاحمة، تشير الكلمة في مجال الاقتصاد إلى وضع تتزاحم فيه الشركات من أجل الربح..."، قاموس المعاني، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/منافسة/

[2] الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت: المكتبة العلمية، 1979، ص 94.

[3] الحميدي، تفسير غريب ما جاء في الصحيحين، ط1، القاهرة: مكتبة السنة، 1415 هـ.

تعرف المنافسة أيضا بأنها التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية التي تسعى كل منها للحصول على حصة أكبر من السوق عبر تقديم منتجات أو خدمات بجودة عالية وبأسعار تنافسية[1].

من خلال ما تناولناه يمكن القول أن المنافسة هي سلوك مشروع يسمح بقياس قدرات المؤسسات على التميز في بيئة سوقية قائمة على حرية المبادرة والتبادل.

ثانيا : تعريف المنافسة من الناحية القانونية من منظور المشرع الجزائري

حرص المشرع الجزائري على ضبط مفهوم المنافسة وتأطيره قانونيا، نظرا لأهميته البالغة في تحقيق الشفافية الاقتصادية وحماية حقوق المستهلكين وضمان حرية المبادرة فقد أصدر القانون رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، والذي وضع الأسس العامة لضبط النشاطات التجارية ومنع الممارسات المنافية للمنافسة الشريفة، مثل الاحتكار، التواطؤ، واستغلال الهيمنة في السوق ويهدف هذا القانون إلى تحقيق بيئة سوق مفتوحة أمام الجميع، حيث تنص المادة الثانية منه على أن "أحكام هذا القانون تهدف إلى تشجيع المنافسة الحرة والشفافة، ومنع الممارسات التي تعرقلها أو تقيدها بصورة غير مشروعة"[2].

وبهدف تعزيز الإطار القانوني للمنافسة، قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008، والذي جاء لتعديل بعض أحكام القانون السابق، خاصة من حيث العقوبات وآليات الرقابة، مع منح صلاحيات أوسع لمجلس المنافسة[3] وفي سنة 2023،

---

[1] R. Le Moal ،Droit de la concurrence ،Ed économique ،paris: Ed économique ،1979 ،p 10.

[2] القانون رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة، المادة 2، الجزائر: الجريدة الرسمية، 1995، المشرع الجزائري، والذي ينص على: "أحكام هذا القانون تهدف إلى تشجيع المنافسة الحرة والشفافة، ومنع الممارسات التي تعرقلها أو تقيدها بصورة غير مشروعة."

[3] القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2008، المشرع الجزائري، والذي ينص على: "تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتدعيم آليات الرقابة، مع تشديد العقوبات على الممارسات المنافية لقواعد المنافسة."

تم اعتماد القانون رقم 23-04 المؤرخ في 6 مارس 2023، والذي جاء استجابة للتحديات الجديدة التي تعرفها الأسواق المحلية والدولية، حيث عمل على تدعيم صلاحيات مجلس المنافسة ليصبح أكثر قدرة على التدخل ضد الممارسات الاحتكارية، ورفع مستوى التنسيق مع الهيئات الرقابية الأخرى وينص هذا القانون على تعزيز آليات التحقيق في صفقات التركيز الاقتصادي بين الشركات الكبرى، وتوسيع سلطات المجلس في ما يخص جمع المعلومات وفرض الغرامات على المتجاوزين[1].

كما يمثل الإطار القانوني الجزائري للمنافسة خطوة مهمة نحو خلق سوق نزيهة وعادلة، تضمن التوازن بين الفاعلين الاقتصاديين وتمنع تركز القوة الاقتصادية في يد عدد محدود من المؤسسات، وهو ما يعزز جاذبية السوق للاستثمار ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثالثا : الفروق بين المنافسة العادلة وغير العادلة

تقوم المنافسة العادلة على احترام القواعد القانونية والأخلاقية التي تضمن تكافؤ الفرص بين المؤسسات، وتدفعها نحو تحسين جودة منتجاتها وخدماتها بهدف تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أفضل وفي إطار المنافسة العادلة، تسعى المؤسسات إلى الابتكار، وتلتزم بمبادئ الشفافية، وتتجنب أي سلوك من شأنه الإضرار بمنافسيها أو التلاعب في السوق ومن مظاهر المنافسة العادلة احترام حقوق الملكية الفكرية، وتقديم المعلومات الصحيحة للمستهلك، وعدم اللجوء إلى ممارسات خادعة مثل الدعاية الكاذبة أو التشويه المتعمد لسمعة المنافسين، كما تشمل المنافسة العادلة الالتزام بتقديم نفس الشروط لجميع الزبائن وعدم التمييز بينهم، وضمان التوزيع العادل للموارد[2] وفي المقابل، تتجلى المنافسة غير العادلة في مجموعة من

[1] القانون رقم 23-04 المؤرخ في 6 مارس 2023، المتعلق بالمنافسة، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2023، المشرع الجزائري، والذي ينص على: "تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة في مجال التدخل ضد الممارسات الاحتكارية، وتوسيع آليات التحقيق في صفقات التركيز الاقتصادي، وفرض الغرامات على المتجاوزين."

[2] ما هي الممارسات الاحتكارية؟ وما الأضرار التي قد تسببها؟، موقع أرقام، (تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2025). https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/493978

التصرفات التي تهدف إلى إقصاء المنافسين بوسائل غير مشروعة، وتؤدي إلى اختلال توازن السوق من بين هذه الممارسات، نذكر تقليد العلامات التجارية، وخفض الأسعار بشكل مفرط ومؤقت من أجل إقصاء المنافسين، ثم رفعها لاحقا بعد السيطرة على السوق، كما تشمل أيضا التواطؤ بين المؤسسات لتحديد الأسعار أو اقتسام الأسواق، ونشر معلومات كاذبة للإضرار بمكانة المنافسين وتؤدي هذه السلوكيات إلى احتكار السوق وحرمان المستهلك من خيارات متعددة، كما أنها تعرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الصمود أمام هذه الأساليب غير النزيهة ولذا فإن مكافحتها تقتضي وجود آليات رقابة صارمة وفعالة، إلى جانب التوعية القانونية والاقتصادية بأهمية المنافسة النزيهة في دعم الاقتصاد الوطني[1].

تعد المنافسة عاملا ضروريا لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الكفاءة داخل السوق، غير أن فعاليتها ترتبط بمدى احترام قواعدها وتنظيمها قانونيا وقد حرص المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني متكامل لضمان منافسة شريفة تعزز الشفافية وتكافؤ الفرص بين المؤسسات ويظل التمييز بين المنافسة العادلة وغير العادلة من المهام الجوهرية في أي نظام اقتصادي يسعى لتحقيق تنمية مستدامة قائمة على الابتكار والمبادرة والاستثمار المنتج[2].

الفرع الثاني: أهمية المنافسة في النظام الاقتصادي

تعد المنافسة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحر، إذ تمثل المحرك الرئيسي لنشاط السوق ووسيلة فعالة لتحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، كما تضمن ديناميكية مستمرة تحفز النمو والابتكار[3].

[1] طاش نجية، حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور قانون المنافسة في الجزائر، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 82.

[2] قدوش نسيم، مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 11، العدد 01 (2023)، ص 690-678.

[3] صباحي ربيعة، "تطور دور القضاء في حماية المستهلك من الشروط التعسفية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، عدد خاص، 2015، ص 487.

تلعب المنافسة دورا محوريا في دفع عجلة الاقتصاد، إذ تساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال حث المؤسسات على تطوير عروضها ومواكبة تطلعات المستهلكين وعندما تكون المنافسة نزيهة ومنظمة، فإنها تؤدي إلى تنويع العرض وتخفيض الأسعار، مما يعود بالنفع المباشر على المستهلك النهائي وإحدى أهم آثار المنافسة الإيجابية تتمثل في تحفيز الابتكار، حيث تسعى كل مؤسسة إلى تقديم قيمة مضافة جديدة سواء من حيث التكنولوجيا أو طرق التوزيع أو استراتيجيات التسويق وبدون وجود منافسين، تفقد المؤسسة هذا الدافع الحيوي، مما يؤدي إلى الركود وجمود السوق.

كما تعمل المنافسة أيضا على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، إذ تدفع المؤسسات إلى الاستغلال الأمثل للموارد وتقليص التكاليف وتحسين الإنتاجية، فالمؤسسة التي لا تتمكن من تحسين أدائها ومجاراة المتغيرات السوقية تفقد مكانتها لصالح منافسين أكثر قدرة على التكيف، وهو ما يؤدي في النهاية إلى فرز طبيعي للمؤسسات الأكثر كفاءة[1].

كما تلعب المنافسة دورا مهما في جذب الاستثمارات، إذ يفضل المستثمرون البيئة الاقتصادية التي تتميز بوجود سوق مفتوح وتكافؤ في الفرص، حيث يمكن تقييم الأداء على أساس الجدارة والابتكار وليس على أساس الامتيازات الاحتكارية أو العلاقات الشخصية فكلما زادت درجة المنافسة الحرة، ارتفع مستوى الشفافية وتحسن مناخ الأعمال وتؤثر المنافسة أيضا على التوزيع العادل للثروة داخل المجتمع، إذ تتيح فرصا أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى السوق ومنافسة الشركات الكبرى، مما يعزز من خلق فرص العمل وتقليص الفجوة بين فئات المجتمع وفي هذا السياق، تصبح المنافسة وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ومن جهة أخرى، تساهم المنافسة في تطوير سلوك المستهلك وتعزيز وعيه، حيث

[1] صباحي ربيعة، "مرجع سابق، ص 488.

يصبح أكثر قدرة على التمييز بين المنتجات والخدمات، وأشد حرصا على الجودة والسعر وهذا ما يؤدي إلى خلق دائرة اقتصادية متفاعلة تحفز المؤسسات على تحسين أدائها باستمرار[1].

أما على صعيد السياسة الاقتصادية، فإن وجود منافسة فعالة يخفف من عبء تدخل الدولة في السوق، ويقلص الحاجة إلى الدعم أو الحماية الصناعية، لأن السوق نفسه يقوم بتعديل الاختلالات وتحقيق التوازن من خلال آليات العرض والطلب[2] ويتضح أن المنافسة تمثل حجر الأساس في بناء اقتصاد قوي ومتوازن، فهي الأداة الطبيعية التي تنظم السوق، وتحفز الكفاءة، وتشجع على الابتكار، وتحقق مصلحة المستهلك والمجتمع على حد سواء ولذلك فإن حماية المنافسة وضمان نزاهتها يمثلان أولوية قصوى في السياسات الاقتصادية، باعتبارهما شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والتطور الشامل.

[1] مختور دليلة، "حماية النظام العام الاقتصادي في بعده التنافسي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص، 2015، ص 534.

[2] مرجع نفسه.

المطلب الثاني: تعريف ريادة الأعمال وأهميتها

تعد ريادة الأعمال من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي، حيث تفتح آفاقا جديدة للابتكار وخلق الثروة وسنتناول في هذا المطلب المفهوم العام لريادة الأعمال مع توضيح أهدافها، ثم نتطرق إلى أهميتها في دعم الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل وتنشيط السوق وإدخال منتجات وخدمات جديدة.

برز مفهوم ريادة الأعمال كعنصر محوري في النظم الاقتصادية الحديثة، إذ يعكس روح المبادرة الفردية والقدرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع ملموسة ذات قيمة اقتصادية وتعد ريادة الأعمال تعبيرا عن السعي المستمر للابتكار ومواجهة التحديات من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو تطوير القائمة منها بأساليب مبتكرة.

الفرع الاول : تعريف ريادة الأعمال

ظهر مصطلح ريادة الأعمال كأحد المفاهيم الحديثة التي تعكس التحولات العميقة في طبيعة الاقتصاد العالمي، حيث لم يعد النمو الاقتصادي يعتمد فقط على رأس المال والعمل، بل أصبح الابتكار وروح المبادرة عاملا أساسيا في بناء الثروة وتعد ريادة الأعمال اليوم قوة دافعة للتغيير والتقدم، سواء على مستوى الأفراد أو على صعيد الاقتصاد الوطني.

يعرف بيتر دراكر ريادة الأعمال بأنها ممارسة تهدف إلى خلق قيمة جديدة من خلال استغلال الفرص المتاحة، بغض النظر عن الموارد المتوفرة حاليا فهي ليست مجرد إطلاق مشروع تجاري بل أسلوب تفكير وإدارة يرتكز على الابتكار والمخاطرة المنظمة وتحقيق نتائج ملموسة[1].

[1] أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيرك، ريادة الأعمال، الطبعة الأولى، الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2019، ص24.

تعرف ريادة الأعمال حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها قدرة الأفراد على تحويل الأفكار إلى أفعال، وتشمل إنشاء مشاريع جديدة، تطوير المشاريع القائمة، وإدخال منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة في السوق، مع تحمل المخاطر المرتبطة بهذه العمليات[1].

يصف الاقتصادي جوزيف شومبيتر رائد الأعمال بأنه ذلك الفرد الذي يقود عملية "التدمير الخلاق"، أي إدخال عناصر جديدة في النظام الاقتصادي تؤدي إلى تطويره وإعادة تشكيله، فريادة الأعمال وفقا لهذا المفهوم هي مصدر الابتكار والتغيير الهيكلي في الاقتصاد[2].

ترى المدرسة الحديثة في الإدارة أن ريادة الأعمال هي عملية مستمرة تقوم على التخطيط والتنظيم والقيادة، بهدف استغلال الفرص السوقية بطريقة إستراتيجية تحقق نموا مستداما فهي تدمج بين الحس التجاري، والقدرة على الابتكار، والرغبة في التأثير الإيجابي[3].

تعريف قانوني بالنسبة للمشرع الجزائري

لم يصدر عن المشرع الجزائري تعريف دقيق ومباشر لريادة الأعمال في نص موحد، إلا أن مضامين هذا المفهوم وردت ضمنيا في عدة قوانين وتشريعات ففي قانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، يتضح دعم الدولة للمبادرات الفردية والمشاريع الجديدة من

[1] أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيرك، مبادئ ريادة الأعمال: المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين، الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 13.

[2] محمد عبد الوهاب الصيرفي، "ريادة الأعمال: المفهوم والنشأة والأهمية – دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة العريش، مصر، العدد الثاني والعشرون، 2020، ص 25-26.

[3] مصطفى كافي، يوسف كافي، إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال، الجزائر: الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص 17-18.

خلال تسهيلات في الإنشاء، الإعفاءات الجبائية، والمرافقة المؤسساتية، وهو ما يعكس تشجيعا صريحا لريادة الأعمال[1].

كما تنص المادة 3 من نفس القانون على ضرورة ترقية الاستثمارات ذات القيمة المضافة والمساهمة في التنمية المحلية، ما ينسجم مع أهداف ريادة الأعمال بالإضافة إلى ذلك، أنشئت مؤسسات مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، والصندوق الوطني لدعم المؤسسات الناشئة، وهي أدوات قانونية ومؤسساتية لتجسيد سياسة تشجيع ريادة الأعمال في الجزائر[2].

مما سبق نستنتج أن ريادة الأعمال تمثل عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث تغيير اقتصادي من خلال استغلال الفرص وتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة وتجمع بين الحس الابتكاري والقدرة على تحمل المخاطر، إلى جانب الرغبة في تحقيق تأثير اقتصادي واجتماعي فهي ليست نشاطا تجاريا عاديا، بل رؤية إستراتيجية تقوم على النمو والتجديد.

ثانيا : أهداف ريادة الأعمال

ريادة الأعمال ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتختلف هذه الأهداف حسب طبيعة المشروع، سياق البيئة الاقتصادية، وطموحات رائد الأعمال، غير أن هنالك أهدافا عامة تشكل جوهر هذا النشاط وتمنحه دوره الحيوي في الاقتصاد[3].

[1] المشرع الجزائري، قانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المادة 3، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2016، والذي ينص على: "ترقية الاستثمارات ذات القيمة المضافة والمساهمة في التنمية المحلية، وهو ما يتماشى مع أهداف ريادة الأعمال."

[2] نفس المرجع السابق.

[3] أحمد خولي، ريادة الأعمال ببساطة، القاهرة: دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 12-13.

خلق فرص العمل : من أبرز أهداف ريادة الأعمال المساهمة في تقليص البطالة من خلال خلق وظائف مباشرة داخل المشروع ووظائف غير مباشرة في شبكات التوريد والخدمات المرتبطة فكل مؤسسة ناشئة تفتح أبوابا جديدة للتوظيف، وتمنح الفرصة لفئات واسعة من المجتمع خاصة الشباب.

تطوير الابتكار : تهدف ريادة الأعمال إلى إيجاد حلول جديدة وفعالة لمشاكل السوق، من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة فهي تلعب دورا محوريا في إدخال تقنيات وأساليب عمل غير تقليدية، مما يؤدي إلى تجديد مستمر في البنية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية[1].

تحقيق الاستقلال المالي : تمكن ريادة الأعمال الأفراد من تحقيق طموحاتهم المالية وتحقيق دخل خاص ومستدام بعيدا عن التوظيف التقليدي فهي تفتح المجال أمام الاستقلالية الاقتصادية، وتوفر حرية اتخاذ القرار دون الاعتماد على مؤسسات كبرى أو جهات وصية.

تنمية ثقافة المبادرة والمسؤولية : من خلال خوض تجربة ريادة الأعمال، يكتسب الفرد مهارات قيادية ويتعلم آليات التخطيط والتنظيم والتفاوض، مما يعزز من قدراته المهنية والشخصية، كما تزرع هذه التجربة روح المبادرة والثقة بالنفس، وتشجع على العمل الجماعي والتفكير الاستراتيجي[2].

تتعدد أهداف ريادة الأعمال لكنها تلتقي جميعها عند نقطة مركزية هي إحداث تغيير إيجابي في الاقتصاد والمجتمع فهي ليست فقط وسيلة لتحقيق الربح، بل أيضا أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال العدالة في توزيع الفرص.

[1] مرجع نفسه.

[2] أحمد خولي، مرجع سابق، ص 13.

الفرع الثاني: أهمية ريادة الأعمال في الاقتصاد

تشكل ريادة الأعمال ركيزة أساسية في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إذ ترتبط مباشرة بعدة قطاعات حيوية كالتشغيل والابتكار والإنتاجية فمع التحولات العالمية التي فرضتها العولمة والتكنولوجيا، باتت الاقتصادات بحاجة إلى روح المبادرة والمشاريع المرنة القادرة على التأقلم مع التغيرات وهنا تظهر أهمية ريادة الأعمال كأداة فاعلة لدفع عجلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

أولا: خلق فرص العمل

تعد ريادة الأعمال من أبرز الوسائل الفعالة في مواجهة البطالة، حيث توفر المشاريع الريادية مناصب شغل مباشرة ضمن المؤسسة، وفرص عمل غير مباشرة في سلاسل التوريد والدعم والخدمات ويظهر ذلك بوضوح في الاقتصادات التي تعاني من نقص في الوظائف الحكومية، إذ تساهم المؤسسات الناشئة والصغيرة في استيعاب اليد العاملة وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، كما تمنح ريادة الأعمال للشباب والنساء والفئات الهشة فرصة الاندماج المهني والاقتصادي، ما يرفع من معدل المشاركة في سوق العمل[1].

ثانيا: إدخال منتجات وخدمات جديدة

تتميز ريادة الأعمال بقدرتها على الابتكار وتقديم حلول جديدة لمشكلات السوق، وهو ما يؤدي إلى تنوع العرض وتحسين جودة المنتجات والخدمات فالمؤسسات الريادية لا تكتفي بتقليد النماذج القائمة، بل تسعى إلى إدخال أفكار جديدة وتقنيات حديثة تواكب حاجات المستهلك

[1] سعيدة ضيف وآخرون، "نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة 1 زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 02، 2020، ص 33.

المتجددة، كما تساهم في تطوير القطاعات التقليدية من خلال التحول الرقمي، وتدفع باتجاه اقتصاد أكثر مرونة وابتكارا[1].

ثالثا: تنشيط الدورة الاقتصادية

تسهم ريادة الأعمال في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتنشيط حركة السوق والمبادلات التجارية فكل مشروع ناشئ ينشئ علاقات اقتصادية مع عدة جهات، من موردين وموزعين وعمال ومستثمرين، مما يؤدي إلى خلق شبكة اقتصادية ديناميكية تعزز الناتج المحلي، كما تساهم هذه المشاريع في تنويع الاقتصاد الوطني، خاصة في البلدان التي تسعى إلى تقليص اعتمادها على قطاع واحد كالمحروقات أو الزراعة[2].

رابعا: تشجيع التنافسية وتحسين الأداء

بفضل الديناميكية التي تخلقها ريادة الأعمال في السوق، تزداد المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين، مما يحفز الجميع على تحسين جودة المنتجات وتخفيض الأسعار وابتكار طرق جديدة للتسويق والتوزيع وهذا يسهم في تحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني، ورفع جاذبيته للاستثمارات الداخلية والخارجية، كما تساعد المنافسة في القضاء على الممارسات الاحتكارية، وتفتح المجال أمام مؤسسات صغيرة لتحدي الكيانات الكبرى من خلال التميز في القيمة والمرونة.

خامسا: دعم التنمية المحلية والعدالة الاقتصادية

تنتشر المشاريع الريادية في مختلف المناطق، بما فيها المناطق النائية والمهمشة، وهو ما يساهم في توزيع النشاط الاقتصادي بشكل متوازن، ويقلص الفجوة بين المناطق، كما أن

[1] مرجع نفسه.

[2] سعيدة ضيف وآخرون، مرجع سابق، ص34.

طبيعة هذه المشاريع التي تعتمد على موارد محلية وتستهدف أسواقا محددة تعزز من التمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية، وتقلل من التبعية للمركز.

في ضوء ما سبق، يتضح أن ريادة الأعمال تلعب دورا محوريا في تحفيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المتكاملة فهي ليست مجرد نشاط اقتصادي يهدف إلى الربح، بل هي إستراتيجية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى التحديث، التوسع، وتعزيز التوازن في سوق العمل والإنتاج ولذلك أصبح من الضروري دعم ريادة الأعمال بسياسات عمومية مرنة، وتمويل ملائم، وتكوين مستمر لضمان مساهمتها الفعلية في الازدهار الاقتصادي الوطني.

المبحث الثاني: العلاقة بين المنافسة وريادة الأعمال

تشكل العلاقة بين المنافسة وريادة الأعمال أحد المحاور الجوهرية في فهم ديناميكيات الاقتصاد الحديث، حيث تتداخل الأدوار بينهما في خلق بيئة محفزة على الابتكار والنمو وفي هذا المبحث الثاني، سيتم استعراض كيفية تأثير المنافسة في تحفيز روح المبادرة لدى الأفراد، من خلال خلق فرص جديدة لبروز المشاريع الريادية ودفعهم نحو التميز والتجديد، كما سيتم التطرق إلى التحديات التي تفرضها المنافسة على رواد الأعمال مثل الضغوط السوقية والحاجة المستمرة إلى الابتكار من جهة أخرى، سنناقش كيف تسهم ريادة الأعمال بدورها في تعزيز التنافسية الاقتصادية، من خلال دعم حركة السوق وتوفير فرص عمل وإدخال منتجات وخدمات جديدة، بالإضافة إلى دورها في تحسين بيئة المنافسة عبر كسر الاحتكارات وتعزيز التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: دور المنافسة في تحفيز ريادة الأعمال

تسهم المنافسة في خلق بيئة ديناميكية تدفع الأفراد إلى ابتكار حلول جديدة وتنفيذ مشاريع ريادية تلبي حاجات السوق المتجددة وفي هذا المطلب سيتم تناول كيفية تأثير بيئة المنافسة على بروز المشاريع الريادية، مع التطرق إلى التحديات التي تواجه رواد الأعمال في ظل ضغط السوق والحاجة المستمرة للتميز والإبداع.

الفرع الأول: تأثير بيئة المنافسة على بروز المشاريع الريادية

تلعب بيئة المنافسة دورا جوهريا في تشكيل معالم المشهد الريادي، حيث تؤثر بشكل مباشر في ظهور وتطور المشاريع الجديدة فعندما تتوفر بيئة تنافسية صحية، فإنها تحفز رواد الأعمال على التفكير خارج الأطر التقليدية، وتدفعهم إلى البحث عن حلول مبتكرة تلبي حاجات

السوق وتتفوق على ما هو متاح ومن هذا المنطلق، فإن المنافسة لا تشكل فقط تحديا، بل تعد محفزا رئيسيا لريادة الأعمال[1].

أولا: المنافسة كدافع للابتكار

في بيئة تتسم بكثرة المتدخلين وتنوع العروض، يصبح من الضروري على المشاريع الريادية أن تتميز من خلال الابتكار، فالمنافسة تدفع رواد الأعمال إلى تطوير أفكار جديدة، وتحسين جودة المنتجات، وتقديم خدمات مبتكرة تلبي حاجات المستهلك بطريقة أكثر فاعلية، كما أنها تحفزهم على اعتماد تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل متطورة لمواكبة التطورات السريعة في السوق[2].

ثانيا: خلق فرص دخول السوق

عندما تكون السوق مفتوحة وتتميز بغياب الاحتكار، فإنها تمنح المشاريع الناشئة فرصا حقيقية للدخول والمنافسة فبيئة المنافسة تشجع على تبني نماذج أعمال مرنة، وتدعم التجريب والمخاطرة المحسوبة، مما يعزز من قدرة رواد الأعمال على التموقع وتوسيع نشاطهم، كما أن تعدد المنافسين يتيح للرياديين فرصة التعلم من تجارب الآخرين، وتفادي أخطائهم، وتحسين استراتيجياتهم التسويقية والإنتاجية[3].

ثالثا: تشجيع روح المبادرة

توفر بيئة المنافسة مناخا مشجعا للمبادرة الفردية، إذ يشعر الأفراد بوجود حوافز ملموسة للانخراط في العمل الحر، فالمنافسة تخلق طموحا لتقديم الأفضل، وتغذي رغبة الرياديين في

[1] د. محمد بن ناصر الشقاوي، "دراسة تحليلية لاستراتيجيات النجاح لريادة الأعمال النسائية في المملكة العربية السعودية"، مجلة اقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، 2015، ص 11.

[2] ممرجع نفسه.

[3] د. محمد بن ناصر الشقاوي، مرجع سابق، ص 12.

التفوق وإثبات الذات من خلال مشاريعهم، كما تساهم في كسر الحواجز النفسية المرتبطة بالخوف من الفشل، وتشجع على تحمل المسؤولية والمجازفة المحسوبة.

رابعا: التأثير على استراتيجيات التمويل والتسويق

في سوق تنافسية، يصبح من الضروري على رواد الأعمال تطوير استراتيجيات فعالة للحصول على التمويل وجذب العملاء، فالمنافسة تحفزهم على إعداد دراسات جدوى دقيقة، وتحسين عروض القيمة، وبناء علاقات قوية مع المستثمرين، كما تدفعهم إلى اعتماد تقنيات تسويق مبتكرة تركز على التفاعل مع الزبائن وتعزيز العلامة التجارية[1].

خامسا: النماذج الدولية الناجحة

تشير التجارب الدولية إلى أن البلدان التي تعتمد نظاما اقتصاديا مفتوحا يشجع المنافسة قد شهدت نموا ملحوظا في عدد المشاريع الريادية ففي وادي السيليكون بالولايات المتحدة مثلا، ساهمت بيئة المنافسة الشرسة في خلق بيئة ريادية استثنائية جعلت منه مركزا عالميا للابتكار التكنولوجي، كما أن دولا مثل سنغافورة وفنلندا اعتمدت على سياسات تنافسية واضحة لدعم رواد الأعمال وتسهيل ولوجهم للسوق[2].

إن بيئة المنافسة ليست مجرد سياق اقتصادي محايد، بل هي عنصر فاعل في تشكيل ديناميكية ريادة الأعمال فهي تؤثر في قرارات الرياديين، وتوجههم نحو التميز والإبداع، وتوفر لهم محفزات للنمو والتوسع ومن هنا، فإن بناء منظومة اقتصادية تنافسية وعادلة يعد خطوة أساسية لتشجيع ظهور مشاريع ريادية قوية تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] مؤسسة هنداوي، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، الفصل السابع: "المنافسة وريادة الأعمال"،(تاريخ الاطلاع: 1أبريل 2025). https://www.hindawi.org/books/42814959/7/

[2] أشرف أبو جلالة، "مفهوم المنافسة في ريادة الأعمال.. ما هي الإيجابيات والسلبيات؟"، موقع الرجل، 4 ديسمبر 2023، (تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2025). https://www.arrajol.com/content/325131/

الفرع الثاني: التحديات التي تفرضها المنافسة على رواد الأعمال

في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير السريع وتعدد الفاعلين، لا يمكن لرواد الأعمال أن ينجحوا دون مواجهة تحديات حقيقية فالمنافسة ليست مجرد عنصر خارجي، بل هي عامل ضاغط يتطلب قدرة عالية على التحليل والتكيف واتخاذ قرارات سريعة وفعالة ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحديات التي تفرضها المنافسة تمثل خطوة أساسية لفهم واقع ريادة الأعمال ووضع استراتيجيات ناجعة لمواجهتها.

أولا : الضغوط السوقية وتغير سلوك المستهلك

المنافسة تدفع بالسوق نحو التطور السريع، لكنها في الوقت ذاته تخلق ضغطا متواصلا على رواد الأعمال للبقاء على اطلاع دائم باتجاهات السوق الجديدة، فالمستهلكون اليوم أصبحوا أكثر وعيا، ويقارنون بين العروض بسهولة عبر الإنترنت، كما أن توقعاتهم فيما يخص الجودة والخدمة والسعر أصبحت أعلى بكثير، مما يجعل مهمة الحفاظ على رضاهم أمرا صعبا يتطلب موارد واستراتيجيات دقيقة.[1]

ثانيا: محدودية التمويل وارتفاع تكاليف التشغيل

غالبا ما تكون المشاريع الريادية ناشئة وتعاني من محدودية في الموارد المالية وفي بيئة تنافسية، يصبح الحصول على تمويل كاف عقبة حقيقية، خاصة إذا لم يكن المشروع يحمل ضمانات كافية للممولين وأضف إلى ذلك التكاليف المرتفعة المرتبطة بالإنتاج والتوزيع والتسويق، والتي قد يصعب على المشروع تحملها مقارنة بالمؤسسات الكبرى وهذا الوضع يجعل رواد الأعمال في حاجة إلى حلول تمويل بديلة مثل التمويل الجماعي أو الشراكات الإستراتيجية.

[1] العمامرة صارة، وفاء تبينات، "المؤسسات الناشئة: نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر – تحديات وعراقيل"، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 3، العدد 1، 2021، ص 92.

ثالثا: صعوبة بناء قاعدة زبائن وفية

في سوق تتعدد فيه الخيارات أمام المستهلك، يكون من الصعب على المشروع الجديد بناء قاعدة من الزبائن الأوفياء فالمنافسون قد يقدمون نفس المنتج بأسعار أقل، أو يقدمون خدمات إضافية تجذب العملاء ولذلك يحتاج الريادي إلى استراتيجيات فعالة في التسويق والتواصل وبناء العلامة التجارية، فضلا عن ضرورة تقديم تجربة زبون متميزة تعزز الولاء وتقلل من نسبة فقدان العملاء.

رابعا: ضغط الابتكار المستمر

المنافسة تدفع كل مشروع إلى أن يبتكر بشكل مستمر حتى لا يصبح خارج اللعبة لكن الحفاظ على الابتكار ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب فريقا مؤهلا، واستثمارا في البحث والتطوير، ومتابعة دائمة للاتجاهات التكنولوجية، كما أن تقليد المنافسين السريع لأية فكرة ناجحة يزيد من صعوبة المحافظة على ميزة تنافسية طويلة الأمد.[1]

خامسا: ضعف الخبرة الإدارية والتنظيمية

كثير من رواد الأعمال يدخلون السوق بأفكار مبتكرة لكن دون خبرة كافية في تسيير الأعمال، مما يعرض مشاريعهم للفشل عند أول أزمة ويشمل هذا الضعف الجوانب المالية، والموارد البشرية، وسلاسل الإمداد، والتعامل مع الشركاء وتزداد هذه المشكلة حدة في ظل المنافسة الشديدة التي لا تترك مجالا للأخطاء المتكررة أو سوء التسيير.

[1] العمامرة صارة، وفاء تبينات، مرجع سابق، ص 92-93.

سادسا: صعوبة التموقع في سوق مزدحم

في أسواق تعج بالمؤسسات والخدمات المتشابهة، يصبح من التحديات الكبرى إيجاد موقع واضح ومتميز، فالعلامة التجارية الجديدة تواجه صعوبة في إقناع الزبائن بالتخلي عن عاداتهم الاستهلاكية واختيار منتج جديد ولذا يتعين على رواد الأعمال بناء هوية قوية، وتحديد فئة مستهدفة بدقة، وتقديم عرض قيمة لا يمكن تجاهله[1].

سابعا: المنافسة غير العادلة والاحتكار

في بعض الأسواق، توجد ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من قبل بعض الشركات الكبرى، مثل خفض الأسعار إلى مستويات غير واقعية لطرد المنافسين، أو استغلال النفوذ للحصول على امتيازات غير متاحة للجميع وهذا النوع من المنافسة يعرقل جهود المشاريع الريادية ويؤثر سلبا على تنوع السوق وعدالته[2].

ثامنا: قيود قانونية وبيروقراطية

تواجه المشاريع الريادية في بعض الدول تحديات إدارية تتعلق بتعقيد الإجراءات القانونية، وصعوبة الحصول على التراخيص، وغياب الحوافز الضريبية أو الدعم المؤسساتي وهذه العقبات تحد من قدرة الريادي على التركيز على تطوير مشروعه، وتستهلك وقتا وجهدا كان من المفترض توجيهه نحو الابتكار والنمو.

[1] أشرف أبو جلالة، "مفهوم المنافسة في ريادة الأعمال.. ما هي الإيجابيات والسلبيات؟"، موقع الرجل، 4 ديسمبر 2023، https://www.arrajol.com/content/325131/إدارة-وأعمال/المنافسة-ريادة-الأعمال

[2] عبد الرحمن التويجري، "التعامل مع المنافسة غير العادلة في السوق"، مدونة المحامي عبد الرحمن التويجري، 24 نوفمبر 2024، https://law2tw.com/التعامل-مع-المنافسة-غير-العادلة-في-السوق/

تاسعا: صعوبة إدارة النمو والتوسع

في حال نجح المشروع وبدأ في التوسع، تظهر تحديات جديدة مرتبطة بإدارة هذا النمو ففي بيئة تنافسية، قد يكون التوسع السريع دون تخطيط دقيق سببا في انهيار المشروع ولذلك يحتاج رواد الأعمال إلى موازنة بين الطموح والقدرة، والعمل على تطوير نموذج عمل مستدام[1].

عاشرا: التهديدات التكنولوجية والتحول الرقمي

التغيرات التكنولوجية السريعة قد تمثل تهديدا كبيرا للمشاريع التي لا تستطيع مواكبتها فالتقنيات الجديدة قد تجعل بعض النماذج التقليدية غير صالحة، كما أن المنافسين الذين يتبنون أدوات رقمية متطورة يحصلون على ميزة تنافسية واضحة ولهذا من الضروري الاستثمار في الرقمنة والابتكار التكنولوجي[2].

في ضوء ما سبق، يتبين أن المنافسة تمثل تحديا حقيقيا لرواد الأعمال، لكنها أيضا عامل محفز للتطوير والتميز، فالتغلب على هذه التحديات يتطلب وعيا استراتيجيا، واستثمارا في الكفاءات، وتحديثا دائما للنموذج الاقتصادي والتشغيلي للمشروع.

كما أن وجود دعم مؤسساتي وتشريعي واضح يلعب دورا أساسيا في تهيئة بيئة تنافسية عادلة تشجع على الابتكار والاستمرارية ومن ثم، فإن نجاح الريادي لا يتوقف فقط على الفكرة، بل على قدرته على الصمود والتكيف وسط متغيرات السوق.

[1] محمد الغرسي، "أهم التحديات التي تواجه رائد الأعمال وكيفية التغلب عليها"، مدونة الغرسي، 20 أبريل 2024، https://alghorsi.com/challenges-facing-entrepreneurs/

[2] مجلس رواد الأعمال العرب، "التحديات التي تواجه رواد الأعمال وكيفية التغلب عليها"، مجلس رواد الأعمال العرب، https://entrepreneurs.london/ar/التحديات-التي-تواجه-رواد-الأعمال-وكيفية-التغلب-عليها/

المطلب الثاني: ريادة الأعمال كعامل لتعزيز التنافسية الاقتصادية

تلعب ريادة الأعمال دورا محوريا في تنشيط السوق ورفع مستوى التنافسية من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات متنوعة وفي هذا المطلب سيتم استعراض مساهمة المشاريع الريادية في تحريك عجلة الاقتصاد، إضافة إلى دورها في تحسين بيئة المنافسة عبر كسر الاحتكارات وتعزيز التنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: مساهمة المشاريع الريادية في تنشيط السوق

تلعب المشاريع الريادية دورا حيويا في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إحداث ديناميكية جديدة داخل السوق فهذه المشاريع لا تكتفي بتقديم منتجات أو خدمات مبتكرة، بل تسهم في تحريك عجلة السوق بطرق متعددة تشمل تنويع العرض، وتطوير سلوك المستهلك، وزيادة حدة التنافس بين الفاعلين الاقتصاديين وتزداد أهمية هذه المساهمة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تتطلب حلولا مرنة وخلاقة.

أولا: خلق ديناميكية جديدة في السوق

المشاريع الريادية تضخ دماء جديدة في السوق من خلال أفكارها المبتكرة وخدماتها الفريدة فبدل أن تبقى السوق رهينة الأنماط التقليدية، تدخل هذه المشاريع لتكسر الجمود وتحدث نوعا من الحركية التجارية، كما تساهم في تحفيز الشركات القائمة على تحسين عروضها لتبقى قادرة على المنافسة فكل مبادرة ريادية ناجحة تخلق حالة من الاستجابة داخل السوق تدفع الفاعلين إلى التغيير[1].

كما أن تنوع المشاريع الريادية في القطاعات المختلفة يخلق شبكات تبادل جديدة وفرصا للتكامل الاقتصادي وهذه الديناميكية ترفع من سقف الجودة وتقلص من فترات الركود

[1] رزق الله بن عبد الله اليزيدي، "دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 6، ديسمبر 2024، ص 5.

التجاري وبهذا تتحول السوق إلى فضاء نشط يستجيب بسرعة للمتغيرات ويواكب حاجات المستهلكين وهذه المرونة تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي وتجذب المزيد من الاستثمارات.

ثانيا: تحفيز الاستهلاك المحلي

عندما تقدم المشاريع الريادية منتجات أو خدمات مبتكرة تلبي احتياجات لم تكن مغطاة من قبل، فإنها تحفز المستهلك على إعادة توجيه سلوكه الشرائي وهذا التحفيز لا يقتصر فقط على الطلب الكمي، بل يمتد إلى تعزيز ثقة المستهلك في السوق المحلية إذ يشعر المستهلك أن السوق أصبح أكثر قدرة على تقديم حلول واقعية ومناسبة[1].

كما أن تقديم منتجات محلية بأسعار منافسة وجودة مقبولة يحد من اللجوء إلى المنتجات المستوردة وهذا بدوره يقلص من تسرب العملة الأجنبية ويدعم توازن الميزان التجاري علاوة على ذلك، يفتح الباب أمام قطاعات جديدة للظهور،مما يوسع قاعدة الاستهلاك فكلما زاد التنوع وزادت المرونة، ازداد الحافز لدى الأفراد والمؤسسات لإنفاق أموالهم محليا[2].

ثالثا: تنويع المنتجات والخدمات

تتمثل إحدى أهم سمات المشاريع الريادية في قدرتها على طرح منتجات وخدمات خارج نطاق المألوف فهي لا تكرر النماذج التقليدية بل تضيف إليها لمسات جديدة سواء من حيث الوظائف أو التصميم أو طرق التوزيع وهذا التنوع يمنح السوق قوة تنافسية ويجعل المستهلك

[1] د. مخلوف عز الدين، أ. بن يحي سعاد، "هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر: دراسة تحليلية للواقع والحلول"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 8، ص 200، جامعة الجلفة، الجزائر.

[2] مرجع نفسه.

أمام خيارات متعددة فكل مشروع ريادي يقدم حلا خاصا لمشكلة معينة، وهو ما يؤدي إلى خلق شرائح استهلاكية جديدة[1].

كما أن هذه المشاريع تساهم في تلبية حاجات متغيرة باستمرار مما يجعل السوق أكثر استجابة للطلب الحقيقي ولأن هذه المشاريع تكون غالبا صغيرة أو متوسطة الحجم، فإنها تتميز بسرعة التأقلم والتطوير وبذلك تساهم في جعل السوق أكثر توازنا وتنوعا واستدامة، إن هذا التعدد في العرض يضمن استمرارية الطلب ويقلل من الاختلالات في السوق.

رابعا: تعزيز روح الابتكار والتجريب

المشاريع الريادية تقوم في جوهرها على الابتكار، سواء في الفكرة أو في التنفيذ أو في طريقة التعامل مع السوق وهذا الابتكار لا يبقى محصورا في إطار المشروع وحده، بل يمتد تأثيره إلى المحيط الاقتصادي فحين تبرز فكرة مبتكرة وتحقق نجاحا، فإنها تخلق حالة من التنافس المعتمد على الإبداع، وليس فقط على السعر أو الكمية وهذا الجو يحفز باقي الفاعلين الاقتصاديين على تبني أساليب جديدة ويعزز روح التجريب داخل السوق[2].

كما تدفع هذه الثقافة المؤسسات إلى الاستثمار في البحث والتطوير لتجنب التخلف عن الركب والنتيجة هي دورة مستمرة من التطوير والتحديث تؤدي إلى سوق أكثر كفاءة ولا يحسن الابتكار فقط جودة المنتجات، بل يسهم أيضا في تحسين أداء السوق ككل وهكذا يصبح الابتكار عنصرا هيكليا في الاقتصاد وليس مجرد ظاهرة عرضية.

[1] سعد مرزق، مصطفى يونسي، "العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك الجزائري عند اقتناء المنتجات المحلية: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي المشروبات الغازية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021، جامعة الجلفة، الجزائر،ص575.

[2] أ. بيطاط نور الدين، أ. بوالزليفة صابر، "آليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.، المجلد 0، العدد الصفري، ديسمبر 2016، ص 2-22.

خامسا: التأثير في سلوك المستهلك

تلعب المشاريع الريادية دورا محوريا في توجيه وتشكيل سلوك المستهلك من خلال ما تقدمه من عروض مختلفة ومبتكرة فهي تعمل على كسر العادات الاستهلاكية النمطية وتشجع على تجربة منتجات أو خدمات جديدة وهذا يدفع المستهلكين إلى تطوير معايير جديدة للاختيار مثل القيمة والجودة والتجربة[1].

كما أن استخدام المشاريع الريادية لوسائل التواصل الحديثة يجعلها أكثر تفاعلا مع الزبائن، ما يزيد من وعيهم بالخيارات المتاحة وهذا التفاعل يعزز أيضا من قدرة السوق على الاستجابة لملاحظات واحتياجات المستهلكين ومع الوقت، يصبح المستهلك عنصرا فاعلا في عملية الإنتاج وليس مجرد مستقبل وبالتالي فإن السوق يتحول من فضاء تقليدي جامد إلى نظام ديناميكي يتأثر ويؤثر في الوقت نفسه وهذا التحول يسهم في تعزيز النضج الاقتصادي والوعي الإنتاجي والاستهلاكي[2].

سادسا: دعم سلاسل التوريد المحلية

غالبا ما تتعاون المشاريع الريادية مع موردين محليين لتقليص التكاليف والحصول على خدمات سريعة ومرنة وهذا التعاون يعزز من تكامل سلاسل التوريد ويقوي العلاقات بين مختلف الفاعلين داخل السوق المحلي[3]، كما يسمح ذلك ببناء شبكات إنتاج وخدمات محلية مترابطة ترفع من مستوى الاعتماد المتبادل وهذا النوع من التكامل يدعم الاستقرار الاقتصادي لأنه يقلل من الاعتماد على الخارج علاوة على ذلك، فإن دعم سلاسل التوريد يفتح مجالات عمل جديدة ويخلق مناصب شغل غير مباشرة.

---

[1] سعد مرزق، مصطفى يونسي، مرجع سابق،ص576.

[2] مرجع نفسه.

[3] زهير بوكريف، نادية مشاش، "أثر تكامل سلسلة التوريد وإدارة التكاليف الاستراتيجية على أداء المؤسسات الصناعية: دراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 2، جامعة على لوتيسي – البليدة 2، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 144-165.

كما يشجع الشركات الصغيرة على تحسين خدماتها لتتماشى مع متطلبات المشاريع الريادية وهذا التفاعل يساهم في تطوير البيئة الاقتصادية الشاملة ويزيد من مرونة السوق في مواجهة الأزمات وبهذا تصبح المشاريع الريادية عاملا محفزا لتحسين النسيج الاقتصادي المحلي بكافة مستوياته[1].

سابعا: إدخال تقنيات جديدة في السوق

تعتمد المشاريع الريادية في كثير من الأحيان على التكنولوجيا الحديثة كأداة رئيسية لخلق القيمة وتقديم الحلول وهذا الاستخدام المتقدم للتقنيات يسهم في تحديث السوق ورفع كفاءته التشغيلية فعلى سبيل المثال، توظيف تطبيقات الهاتف الذكي أو أدوات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يغير طريقة التفاعل بين المنتج والمستهلك، كما أن دخول تقنيات حديثة يفرض على الفاعلين الآخرين في السوق مواكبة هذه التحولات حتى لا يتخلفوا عن المنافسة وهكذا يتم تسريع وتيرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

كما تسهم التقنيات الحديثة في تحسين شفافية السوق من خلال جمع البيانات وتحليلها وكل هذه التطورات تعزز من جاذبية السوق للاستثمار وتعطيه طابعا حديثا ومتقدما ولذلك فإن المشاريع الريادية تمثل بوابة أساسية لنقل التكنولوجيا وتوطينها في البيئة الاقتصادية المحلية[2].

ثامنا: تقليص الاعتماد على الواردات

من خلال تغطية حاجيات محلية بمنتجات أو خدمات كانت تعتمد على الاستيراد، تساهم المشاريع الريادية في تقليص حجم الفاتورة الاستيرادية وهذا الأثر يصبح واضحا خاصة إذا كانت المشاريع ترتكز على موارد محلية وتعتمد على إنتاج محلي صرف وهذا لا يساهم فقط

[1] مرجع نفسه.

[2] مرجع نفسه.

في الحفاظ على احتياطات العملة الصعبة، بل يرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الأزمات الخارجية.

كما أن الاعتماد على الإنتاج المحلي يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من تقلبات الأسعار وكلما تطورت المشاريع الريادية لتشمل قطاعات إستراتيجية، زاد الأثر الإيجابي على الميزان التجاري وهذا التوجه يساعد أيضا في خلق هوية اقتصادية وطنية مستقلة عن الخارج ومع دعم سياسات التحفيز، يمكن لهذه المشاريع أن تتحول إلى فاعل رئيسي في تقوية السيادة الاقتصادية[1].

تاسعا: فتح مجالات جديدة للاستثمار

عندما تثبت فكرة ريادية نجاعتها وتحقق أرباحا ملموسة، فإنها تفتح الباب أمام مستثمرين جدد لدخول السوق وهذا التأثير الانتشاري يساعد على تنويع الاستثمار ويزيد من عدد المشاريع ذات القيمة المضافة.

كما تسهم هذه الديناميكية في خلق بيئة أعمال مرنة وجذابة تستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومع مرور الوقت، يمكن أن تتحول بعض المشاريع الريادية إلى شركات ناشئة قوية قادرة على التوسع خارجيا وهذا التوسع يعزز من القدرة التصديرية ويجعل من السوق الوطنية مركز جذب اقتصادي، كما أن وجود مشاريع ريادية ناجحة يدفع الحكومات إلى تحسين الأطر التنظيمية والقانونية وبالتالي تتحول هذه المشاريع من مجرد أنشطة فردية إلى محركات استراتيجية لدفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

[1] د. مخلوف عز الدين، أ. بن يحي سعاد، مرجع سابق،ص201.

عاشرا: التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة

تمنح المشاريع الريادية فرصا حقيقية للفئات التي غالبا ما يتم تهميشها في النظام الاقتصادي التقليدي، مثل النساء والشباب وسكان المناطق النائية فهي لا تتطلب بالضرورة رأسمالا كبيرا أو خبرة طويلة، بل تعتمد على الفكرة والإرادة والتنفيذ الجيد وهذا التوجه يساعد على إدماج شرائح جديدة في الدورة الاقتصادية ويرفع من نسبة المشاركة المجتمعية[1].

كما يسمح بخلق نماذج عمل محلية تراعي خصوصيات الفئات المعنية وهذا التمكين يعزز من العدالة الاجتماعية ويقلل من الفوارق الاقتصادية بين الأفراد والمناطق ومع الوقت، تتحول هذه الفئات من مستهلكين إلى منتجين فاعلين يساهمون في تنمية السوق وبهذا يصبح الاقتصاد أكثر شمولية وتوازنا ويستفيد من جميع الطاقات المجتمعية.

من خلال ما سبق، يتضح أن المشاريع الريادية لا تقتصر على كونها نشاطا اقتصاديا محدودا أو فرديا، بل هي أداة فعالة لتحريك السوق وتجديد بنيته فهي تخلق توازنا جديدا بين العرض والطلب، وتعزز المنافسة، وتدعم التنوع والابتكار ولذلك فإن تشجيع هذه المشاريع وتوفير بيئة مناسبة لنموها هو استثمار مباشر في تحفيز الاقتصاد وتنشيط السوق على المدى القصير والطويل.

[1] د. مخلوف عز الدين، أ. بن يحي سعاد، مرجع سابق،ص202-203.

الفرع الثاني: دور ريادة الأعمال في تحسين بيئة المنافسة

تكتسي بيئة المنافسة أهمية إستراتيجية في بناء اقتصاد ديناميكي قادر على التجديد ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية غير أن تحقيق بيئة منافسة سليمة لا يتوقف فقط على وجود قوانين منظمة بل يعتمد بالأساس على وجود فاعلين اقتصاديين يمتلكون الجرأة على الابتكار وكسر النمطية ومن بين أبرز هؤلاء الفاعلين نجد رواد الأعمال الذين يسهمون بشكل فعال في إعادة تشكيل الأسواق، وإعادة توزيع فرص النشاط الاقتصادي بين مختلف الشرائح والقطاعات.

إن ريادة الأعمال، بطبيعتها المرنة والمغامرة، قادرة على تحفيز السوق ورفع مستوى التحدي بين الفاعلين، الأمر الذي يخلق منافسة أكثر عدلا وكفاءة وفي هذا السياق، سنتناول دور ريادة الأعمال في تحسين بيئة المنافسة من خلال عنصرين رئيسيين هما كسر الاحتكار التقليدي وتعزيز التنوع في السوق.

أولا: كسر الاحتكار التقليدي

الاحتكار يمثل واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه الاقتصاديات النامية، حيث يسيطر عدد محدود من الشركات أو الأفراد على قطاعات حيوية مما يعطل آليات العرض والطلب ويؤثر سلبا على حرية السوق وفي هذا السياق، تلعب ريادة الأعمال دورا محوريا في كسر هذا الاحتكار عبر دخول فاعلين جدد يقدمون منتجات وخدمات بديلة ومبتكرة وهذا الدخول لا يتم بشكل عشوائي، بل عادة ما يكون نتاج دراسة دقيقة لحاجيات السوق والفجوات التي تتركها الشركات الكبرى فالمشاريع الريادية تستهدف في كثير من الأحيان الشرائح المهملة أو الأسواق المتخصصة التي لا تلتفت إليها الشركات الاحتكارية[50].

[50] هجيرة تومي، كمون حسين، "دور المنافسة في تهيئة وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص776-793.

إن البيئة القانونية الجزائرية أدركت خطورة الاحتكار منذ بداية الألفية، فتم سن قانون المنافسة رقم 04 02 بتاريخ 23 يونيو 2004 الذي يمنع الممارسات المنافية للمنافسة ويشجع دخول فاعلين جدد وينص هذا القانون على منع حالات الهيمنة إذا كانت تؤدي إلى إقصاء المنافسين أو منع دخولهم إلى السوق[51].

كما يخول لمجلس المنافسة سلطات في التحقيق واتخاذ العقوبات ضد الهيمنة غير المشروعة ومع التعديلات التي طرأت عليه في السنوات الأخيرة، أصبح القانون أكثر صرامة في التصدي للاحتكار، حيث يمنح حماية قانونية للمشاريع الناشئة التي تتعرض لمحاولات الإقصاء أو المضايقة من الشركات المهيمنة[52].

من جهة أخرى، تلعب التكنولوجيا دورا مهما في تمكين رواد الأعمال من دخول قطاعات كانت سابقا مغلقة، مثل النقل، التعليم، والخدمات المالية والتطبيقات الذكية على سبيل المثال ساعدت على خلق بدائل اقتصادية ذات كلفة منخفضة وإدارة مرنة، مما أضعف تدريجيا سطوة المحتكرين ونلاحظ في الجزائر بداية هذا التوجه مع انتشار خدمات التوصيل الذكي، والتعليم عن بعد، والخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث برزت شركات ناشئة ساهمت في كسر نمطية السوق، كما أن المؤسسات المالية العمومية والخاصة أصبحت تقدم خطوط تمويل خاصة بالمشاريع الريادية، ما يمنح فرصة أكبر للاندماج الاقتصادي[53].

هذا الكسر للاحتكار لا يعني فقط ظهور منافسين جدد بل يشمل أيضا خلق ثقافة اقتصادية جديدة تؤمن بالمبادرة وتكافؤ الفرص فكلما زاد عدد الرواد الذين يقتحمون السوق، كلما

[51]القانون رقم 04-02 مؤرخ في 5 جمادي الأولي 1425 هـ الموافق 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية (معدل ومتمم)، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2004، المشرع الجزائري الذي ينص على "منع الممارسات المنافية للمنافسة وتشجيع دخول فاعلين جدد ومنع حالات الهيمنة إذا كانت تؤدي إلى إقصاء المنافسين أو منع دخولهم إلى السوق."

[52]مرجع نفسه.

[53]فقير صابرين، "ريادة الأعمال كالية لتعزيز الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين SAA فرع عنابة"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، يونيو 2024، ص 806-785.

أصبحت المنافسة أداة حقيقية للعدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة وبهذا تسهم ريادة الأعمال ليس فقط في تحريك عجلة الاقتصاد، بل في تصحيح اختلالاته البنيوية المرتبطة بالهيمنة وعدم المساواة.

ثانيا: تعزيز التنوع في السوق

أحد أبرز الآثار الإيجابية لريادة الأعمال هو قدرتها على تنويع العرض الاقتصادي في السوق، سواء من حيث طبيعة المنتجات أو الخدمات أو حتى طريقة تقديمها وتسويقها والتنوع هنا لا يقتصر على الكم بل يشمل أيضا البعد النوعي من حيث الجودة والابتكار والقيمة المضافة فكل مشروع ريادي هو في جوهره محاولة لسد حاجة غير ملباة أو اقتراح بديل جديد لما هو قائم وهذا ما يؤدي إلى ظهور حلول مبتكرة تتلاءم مع تطورات العصر وحاجات المستهلكين المتغيرة عندما يتم تشجيع الرواد على إطلاق مشاريعهم، فإن ذلك يؤدي تلقائيا إلى كسر النسق التقليدي للسوق فبدل أن تبقى السوق رهينة نماذج استهلاكية قديمة، تصبح أكثر ديناميكية وتنوعا وبهذا المعنى، تتحول ريادة الأعمال إلى قوة تجديد دائمة داخل النسيج الاقتصادي، حيث تفرض على الفاعلين التقليديين التحديث والتطوير للبقاء في دائرة التنافس،كما أن التنوع الذي تتيحه المشاريع الريادية لا يقتصر فقط على القطاع الخاص، بل يمتد إلى القطاع العمومي الذي يجد نفسه مضطرا إلى تحسين خدماته لمواجهة البدائل الجديدة[54].

من الناحية القانونية، دعمت الدولة الجزائرية هذا التوجه عبر قانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17 02 الصادر سنة 2017، الذي يمنح حوافز متعددة لفائدة المشاريع الجديدة، منها الإعفاءات الضريبية، تسهيلات العقار الصناعي، والمرافقة في التكوين

[54]عبد النعيم دفرور وآخرون، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، جامعة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص. 3-4.

والإدارة، كما أن البرنامج الوطني لدعم التشغيل ANSEJ، أصبح يركز أكثر على المشاريع ذات البعد الابتكاري والتي تسهم في التنوع الاقتصادي وهذا يعكس توجها استراتيجيا يروم خلق منظومة إنتاجية قادرة على مواجهة المنافسة الإقليمية والدولية[55].

ومما يثبت أثر هذا التنوع أن العديد من الأسواق المحلية أصبحت تضم فئات جديدة من الخدمات لم تكن موجودة من قبل، كخدمات الرقمنة، التجارة الإلكترونية، الخدمات البيئية، والخدمات الصحية عن بعد وهذه التحولات أدت إلى خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، كما أن التنوع يمنح المستهلكين حرية اختيار أكبر، ما يدفعهم إلى تفضيل الجودة والخدمة الجيدة على مجرد السعر[56].

على المدى البعيد، يشكل هذا التنوع ضمانة أساسية لاستقرار السوق واستدامتها، حيث لا تبقى مرتبطة بمصدر واحد أو منتج واحد، بل تصبح قادرة على التكيف مع مختلف الظروف ولهذا السبب فإن السياسات الاقتصادية الناجحة هي تلك التي تدمج ريادة الأعمال ضمن أدوات تفعيل التنافسية، من خلال خلق بيئة محفزة على الابتكار، ومحمية قانونيا من تغول القوى الاحتكارية وتتجلى أهمية ريادة الأعمال في كونها أكثر من مجرد مبادرات فردية تهدف إلى الربح، بل إنها تشكل آلية فعالة لتحسين بيئة المنافسة في السوق من خلال كسرها للاحتكار وتوسيع قاعدة العرض الاقتصادي، تفتح ريادة الأعمال المجال أمام فاعلين جدد يخلقون التوازن ويعززون العدالة الاقتصادية[57].

[55] القانون رقم 17-02 مؤرخ في 8 فبراير 2017، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2017، المشرع الجزائري الذي ينص على "منح حوافز متعددة لفائدة المشاريع الجديدة منها الإعفاءات الضريبية، تسهيلات العقار الصناعي، والمرافقة في التكوين والإدارة."

[56] دهيني سعاد، لعوج زواوي، بلفكرون خضرة، "ملامح التحول الرقمي لقطاع التجارة في الجزائر"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 17، العدد 03، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2022،ص722.

[57] مرجع نفسه.

الفصل الثاني
الأبعاد القانونية للمنافسة وريادة الأعمال

يُشكّل الإطار القانوني أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها بيئة الأعمال، إذ لا يمكن الحديث عن منافسة حرة ونزيهة أو عن ريادة أعمال فعالة دون وجود منظومة قانونية متكاملة تُنظم النشاط الاقتصادي وتضبط تفاعلات الفاعلين في السوق. فالقانون يُعدّ الأداة التي توازن بين حرية المبادرة الاقتصادية من جهة، وحماية النظام العام الاقتصادي والمصلحة العامة من جهة أخرى.

في هذا السياق، تلعب القواعد القانونية المتعلقة بالمنافسة دوراً محورياً في منع الممارسات المنافية لها، مثل الاحتكار، التواطؤ، واستغلال الوضع المهيمن، وهي ممارسات تُقيد حرية السوق وتضر بالمستهلك والابتكار. ومن ناحية أخرى، فإن التشريعات الخاصة بريادة الأعمال تهدف إلى تهيئة بيئة محفزة للاستثمار والإبداع، من خلال تسهيل إجراءات تأسيس المشاريع، وتوفير الحماية القانونية للمبادرة الفردية، وضمان النفاذ إلى التمويل والأسواق.

تزداد أهمية البعد القانوني في ظل التحديات المعاصرة، كالعولمة والتحول الرقمي، مما يفرض ضرورة تطوير المنظومة القانونية بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية المتسارعة، ويوفر الأمان القانوني للفاعلين الاقتصاديين. وبالتالي، فإن دراسة الأبعاد القانونية للمنافسة وريادة الأعمال يُعدّ شرطاً لفهم مدى فعالية الإطار التشريعي والتنظيمي في تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية ومتطلبات التنظيم.

المبحث الأول: المبادئ القانونية للمنافسة

تعد المنافسة عاملا أساسيا في تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الأسواق من خلال خلق بيئة تتيح الفرص المتكافئة لجميع الفاعلين الاقتصاديين وقد فرضت هذه الأهمية تدخل المشرع لوضع أسس قانونية واضحة تنظم العلاقة بين المتدخلين في السوق وتحد من السلوكيات الاحتكارية، إن القواعد القانونية للمنافسة العادلة تهدف إلى تحقيق الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية، كما تسهم في حماية المستهلك وتعزيز الابتكار ومنع الإضرار بالمصالح العامة نتيجة للممارسات المنافية للمنافسة[1].

المطلب الأول: الأسس القانونية للمنافسة

تقوم المنافسة في السوق على مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين ومن أجل ذلك تدخل المشرع لتنظيم المنافسة عبر وضع أسس قانونية واضحة تحكم سلوك الفاعلين الاقتصاديين ويتناول هذا المطلب القواعد التي تضمن عدالة المنافسة ومنع الانحرافات التي تضر بالسوق، كما يسلط الضوء على الممارسات الاحتكارية وأثرها السلبي على حرية التبادل والنمو الاقتصادي وتتم معالجة هذه الجوانب عبر تنظيم قانوني دقيق يحد من السيطرة غير المشروعة داخل الأسواق[2].

[1] عبد الحميد الشواري، موسوعة الشركات التجارية (شركات الأشخاص والأموال والاستثمار)، مصر: منشأة المعارف، 2003.ص120.

[2] صالح الراوي، الكامل في القانون التجاري الجزائري: الأعمال التجارية – التاجر – الحرفي – الأنشطة التجارية المنظمة – السجل التجاري، الجزائر: ابن خلدون، النشر الثاني، 2003.ص71.

الفرع الأول: القواعد القانونية للمنافسة العادلة

تعد المنافسة العادلة إحدى ركائز الاقتصاد الحر، إذ تضمن التوازن بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وتهدف القوانين المنظمة للمنافسة إلى منع التعسف في استغلال النفوذ السوقي وتحقيق الشفافية وبشكل وجود إطار قانوني منظم ضرورة لضمان سلامة المعاملات التجارية[1].

أهمية وضع قوانين لتنظيم المنافسة.

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الأسواق أكثر انفتاحًا وتشابكًا، مما أدى إلى تعقيد العلاقات التجارية وتزايد التحديات المرتبطة بتنظيمها ولم تعد المنافسة مجرد مفهوم اقتصادي طبيعي، بل أصبحت أداة فعالة لتحفيز النمو وتحسين الأداء الاقتصادي العام وفي هذا السياق تبرز أهمية وجود قوانين واضحة تنظم المنافسة وتحمي السوق من الممارسات التي قد تخل بتوازنها أو تعرقل حيويتها فالقانون يلعب دورا وقائيا وتنظيميا من خلال فرض قواعد تضمن العدالة وتكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين في السوق[2].

تعتبر المنافسة العادلة حجر الأساس في بناء اقتصاد سليم وفعال، إذ تسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات وتخفيض الأسعار وزيادة الخيارات المتاحة أمام المستهلكين غير أن هذه الفوائد لا تتحقق تلقائيًا في غياب إطار قانوني منظم، بل تتطلب تدخلا تشريعيا يحدد حدود السلوك الاقتصادي المقبول ويحظر التجاوزات التي قد تؤدي إلى الإضرار بالمنافسين أو المستهلكين أو الاقتصاد الوطني بوجه عام فالشركات الكبرى مثلًا قد تستغل قوتها السوقية لإقصاء المنافسين الجدد أو لفرض شروط مجحفة على المتعاملين معها، مما يؤدي إلى خلل

[1] القيادة، القانون الإداري: النشاط الإداري، الجزائر: القيادة، الطبعة الأولى، 2004.ص25.

[2] حسام الدين عبد الغني، النظام القانوني لاندماج الشركات التجارية، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 1998.ص91.

في التوازن داخل السوق[1] ومن هنا فإن وجود قوانين تنظيم المنافسة لا يُعد فقط وسيلة لضبط السوق، بل هو أيضًا ضمان لاستمرار النشاط الاقتصادي في بيئة صحية وآمنة حيث تفرض هذه القوانين التزامات على المتدخلين في السوق وتمنع الممارسات التي تؤدي إلى تقييد المنافسة مثل الاتفاقات السرية على الأسعار، تقسيم الأسواق، أو الاستغلال التعسفي لمركز مهيمن، كما توفر هذه القوانين آليات فعالة للكشف عن هذه السلوكيات ومحاسبة مرتكبيها، مما يخلق جوًا من الثقة والاستقرار يعزز الاستثمار ويشجع على الابتكار[2].

إلى جانب ذلك، تلعب قوانين المنافسة دورا محوريا في تشجيع دخول فاعلين اقتصاديين جدد إلى السوق، من خلال ضمان بيئة تنافسية قائمة على الكفاءة وليس على الهيمنة أو النفوذ وهذا ما يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويمنحها فرصة للمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجابا على معدلات التشغيل والتنمية الجهوية[3].

كما تتيح المنافسة الحرة للمستهلكين فرصة الاستفادة من أفضل الأسعار والجودة، حيث تسعى المؤسسات إلى تحسين منتجاتها وخدماتها بشكل دائم من أجل البقاء في سوق مفتوح وتزداد أهمية القوانين المنظمة للمنافسة في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتوسع التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت الأسواق أكثر عرضة للممارسات العابرة للحدود مثل الاحتكار أو الإغراق التجاري أو التلاعب في شروط المنافسة ولذلك فإن تدخل الدولة عبر تشريعات واضحة ومحدثة باستمرار يعتبر أداة ضرورية لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على السيادة الاقتصادية.

[1] فندي الشناق، الاحتكار والممارسات المقيدة للمنافسة في ضوء قوانين المنافسة والاتفاقيات الدولية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.ص82.

[2] محمد تيورسي، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، الجزائر: دار هومة، 2013.ص14.

[3] العسكري، وحل الكنعاني، التوزيع، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.ص41.

كما تسهم هذه القوانين في ضمان الانسجام بين السياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمنافسة والتجارة[1] ولا يقتصر دور قوانين المنافسة على الجانب الردعي فحسب، بل يشمل أيضا جانبا وقائيا وتثقيفيا، من خلال نشر ثقافة احترام قواعد السوق النزيه والتوعية بمخاطر الممارسات المنافية للمنافسة، كما تساهم الجهات المختصة في مراقبة الأسواق وجمع المعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند رصد أي سلوك مخالف، وهو ما يعزز من فعالية تطبيق القانون ويجعل منه أداة ديناميكية قابلة للتكيف مع المتغيرات[2].

إن أهمية هذه القوانين تتضاعف في الدول التي تسعى إلى الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، حيث تحتاج إلى إطار قانوني يضمن تحولًا آمنًا وعادلا يراعي حقوق جميع الأطراف، ويمنع تمركز السلطة الاقتصادية في يد فئة محدودة فبفضل التنظيم القانوني للمنافسة، يصبح بالإمكان حماية السوق من الفوضى وتفادي التلاعب الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالمؤسسات الاقتصادية، سواء من طرف المستثمرين أو المستهلكين وفي المقابل فإن غياب أو ضعف قوانين المنافسة يؤدي إلى ظهور ممارسات احتكارية تضعف القدرة التنافسية للاقتصاد وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدهور جودة المنتجات، كما يسهم ذلك في خلق بيئة غير عادلة تُقصي الكفاءات وتضعف روح المبادرة وتقلل من فرص التطوير لذا فإن تعزيز هذه القوانين وتحديثها باستمرار يمثل استثمارا استراتيجيا في استقرار ونمو الاقتصاد الوطني على المدى الطويل[3].

---

[1] محمد الشريف كنو، قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقاً للأمر 03-03 والقانون 04-02، الجزائر: دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.ص29.

[2] D. Berlin, Les actes de puissance publique et le droit de la concurrence, AIDA 4 Dullor, France, 1995.p55.

[3] حسان سيسي وإبراهيم ملاوي، "شروط حظر العقود الاستشارية المقيدة للمنافسة"، لجنة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 9، جوان 2018.ص222.

ختاما، يمكن القول إن وضع قوانين فعالة لتنظيم المنافسة يشكل ضرورة لا غنى عنها في بناء سوق حرة وعادلة تقوم على الكفاءة والشفافية وتكمن قيمة هذه القوانين في قدرتها على تحقيق توازن دقيق بين حرية المبادرة الاقتصادية وضمان الحماية من الممارسات الضارة فالتنظيم القانوني للمنافسة لا يقتصر على الجانب الرقابي، بل يشكل جزءًا من رؤية تنموية شاملة تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وتحفيز الابتكار ودعم الاستثمار في بيئة آمنة ومستقرة.

أهداف القوانين المنظمة للمنافسة.

تسعى الأنظمة القانونية في الدول إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال تشريعات متوازنة تضمن حرية المبادرة وتمنع الفوضى والممارسات الضارة ومن بين أهم هذه التشريعات نجد القوانين المنظمة للمنافسة، والتي تهدف إلى الحفاظ على استقرار السوق وضمان عدالة التعاملات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين فالسوق إذا تُرك دون تنظيم قانوني يصبح عرضة للاحتكار والغش والتلاعب، مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني وبمصالح المستهلكين[1].

من الأهداف الرئيسية لهذه القوانين حماية السوق من أشكال السلوك الاقتصادي غير المشروع الذي يحد من حرية التنافس، مثل التفاهمات السرية بين الشركات لتحديد الأسعار أو تقاسم الحصص السوقية فهذه الممارسات تؤدي إلى اختفاء المنافسة الفعلية، مما يسمح لبعض المؤسسات بفرض شروط مجحفة سواء على المستهلك أو على الموردين الأصغر حجما ويأتي تدخل القانون هنا لفرض ضوابط تمنع أي سلوك يخل بمبدأ تكافؤ الفرص داخل السوق[2].

[1] فضيلة سويلم، "عقود التوزيع الاستشارية المقيدة للمنافسة"، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلد 2017، العدد 2.ص222.

[2] هاني دويدار، التنظيم القانوني للتجارة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.ص29.

كما تهدف القوانين المنظمة للمنافسة إلى تشجيع الفعالية الاقتصادية من خلال دفع المؤسسات إلى تحسين منتجاتها وخدماتها سعيا للحفاظ على موقعها في السوق فالمنافسة في ظل نظام قانوني سليم تدفع نحو الابتكار وتطوير الجودة وخفض الأسعار، مما يصب في مصلحة المستهلك وبدون هذه القوانين قد تميل الشركات المهيمنة إلى الاكتفاء بوضعها القائم دون الحاجة إلى تحسين أدائها، وهو ما يضعف الحركية الاقتصادية ويؤثر على رفاه المواطن ومن الأهداف الحيوية أيضا ضمان حرية الدخول إلى السوق لكل المتعاملين الاقتصاديين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل القانون على إزالة العوائق غير المشروعة التي قد تضعها بعض الشركات الكبرى لعرقلة دخول منافسين جدد وهذا التمكين القانوني يفتح المجال أمام تنوع العرض، ويمنح المستهلك حرية أكبر في الاختيار، كما يعزز من فرص النمو الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة الإنتاج والمنافسة[1].

تحقيق الشفافية في العلاقات التجارية يعد هدفا أساسيا للقوانين المنظمة للمنافسة إذ تعمل هذه القوانين على ضمان تداول المعلومات بشكل عادل وواضح، وتمكين المتدخلين في السوق من اتخاذ قرارات مستنيرة فعندما تكون القواعد واضحة ويُطبق القانون بعدالة على الجميع، يشعر المستثمر والمستهلك على حد سواء بالثقة في بيئة السوق، وهو ما يشجع على الاستثمارات طويلة المدى ويحافظ على استقرار النشاط الاقتصادي[2].

من جهة أخرى تسهم هذه القوانين في حماية المستهلك من الممارسات الضارة التي قد تؤثر على مصالحه بشكل مباشر فالتلاعب بالأسعار، وتقليص جودة المنتجات، وتضييق نطاق الاختيارات، كلها نتائج محتملة لغياب المنافسة ومن خلال فرض رقابة على الممارسات التجارية غير العادلة، تساهم القوانين في تحسين مستوى الحماية الاقتصادية والاجتماعية

[1] محمد حسنين، الوجيز في الملكية الفكرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.ص71.

[2] إلهام زعموم، حماية المحل التجاري – دعوى المنافسة غير المشروعة، مذكرة ماجستير، فرع عقود ومسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003-2004.ص28.

للمستهلك[1] ولا تقتصر أهداف هذه القوانين على حماية السوق الداخلي فقط، بل تمتد لتشمل القدرة التنافسية للاقتصاد على المستوى الدولي فبيئة السوق المنظمة بشكل جيد تتيح للدولة تقديم صورة إيجابية للمستثمرين الأجانب، وتعزز من فرص تصدير المنتجات الوطنية في ظل معايير شفافة وواضحة.

كما تمكن القوانين المنظمة للمنافسة من التكيف مع الاتفاقيات الدولية والتزامات الدولة ضمن الاقتصاد العالمي، وهو أمر حيوي في زمن العولمة والتجارة المفتوحة بالإضافة إلى ما سبق، تهدف هذه القوانين إلى منع تركيز القوة الاقتصادية في يد عدد محدود من الفاعلين، مما يخلق نوعا من التوازن في السلطة الاقتصادية داخل المجتمع فالتعددية في السوق تعني توزيعا أعدل للثروة، وتحد من هيمنة المجموعات الكبرى التي قد تتحكم في قطاعات حيوية وتؤثر في السياسات العامة ومن خلال تفكيك الممارسات الاحتكارية، تساهم القوانين في تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية[2].

وفي النهاية يتضح أن أهداف القوانين المنظمة للمنافسة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية الصرفة، بل تشمل أيضا أبعادا اجتماعية وتنموية واسعة فالتنظيم القانوني للمنافسة هو أداة لضمان الإنصاف والعدالة داخل السوق، وتحقيق النمو المستدام، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ومن هنا تأتي أهمية هذه القوانين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية الرشيدة التي تراعي مصالح جميع الأطراف داخل المجتمع[3].

[1] بلال سليمة، حماية المحل التجاري – دعوى المنافسة غير المشروعة، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2003-2004.ص130.

[2] M.C. Boutard Labarde, La notion du marché pertinent entre analyse économique et droit de la concurrence, R.PE, 06, Dalloz, Paris, France, 1994.p36.

[3] علي حسن يونس، المحل التجاري، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974.ص28.

الفرع الثاني: مكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة

يؤدي الاحتكار إلى تقليص فرص الدخول للسوق ورفع الأسعار بشكل يضر بالمستهلك والاقتصاد وتسعى التشريعات إلى الحد من السلوكيات الاحتكارية التي تعرقل التنافس وتقيّد حرية السوق ويُعتبر تدخل الدولة عبر قوانين صارمة أداة لحماية التوازن الاقتصادي[1].

تعريف الاحتكار وآثاره السلبية.

يعتبر الاحتكار من الظواهر الاقتصادية التي تؤثر سلبا على ديناميكية السوق وتوازنها، فهو يتعارض مع مبدأ المنافسة الحرة ويقوض فرص العدالة الاقتصادية ولذلك حظي الاحتكار باهتمام كبير من قبل الفقهاء والتشريعات القانونية، إذ تهدف القوانين إلى التصدي له لمنع الآثار السلبية التي قد تلحق بالمستهلكين وبالاقتصاد الوطني بشكل عام.

أولا: تعريف الاحتكار

1. لغويا

الاحتكار في اللغة يعني التمسك بشيء وعدم مشاركته مع الآخرين، وهو اشتقاق من الفعل "حكر" الذي يدل على الحصر والتخصيص ويُفهم من هذا التعريف أن الاحتكار يرتبط بفكرة الحصر والاحتجاز لمنع الآخرين من التمتع بحق معين[2].

2. اصطلاحا

اصطلاحا، يعرف الاحتكار بأنه سيطرة جهة أو مجموعة صغيرة على سلعة أو خدمة معينة، بحيث تتحكم في إنتاجها أو توزيعها أو تسعيرها، ما يمنع دخول منافسين جدد إلى

[1]شعيب روش وعلي بن شعبان، "حماية مبدأ حرية المنافسة في الدستور الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 2، المجلد 6، 2020، ص ص 865-877

[2]كتر محمد الشريف، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري – دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي، أطروحة دكتوراه دولة في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005.ص120.

السوق هذا الوضع يخلق حالة من التحكم الاقتصادي التي تعيق التنافس الحر وتحول دون توازن العرض والطلب[1].

3. فقهيا

من الناحية الفقهية، ينظر إلى الاحتكار باعتباره سلوكا ضارا بالمصلحة العامة، حيث يمنع التوزيع العادل للثروات ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين، كما يعد احتكار السلعة من الظواهر التي تنهى الشريعة عنها لما فيها من ضرر اجتماعي واقتصادي[2].

مما سبق نستنتج أن الاحتكار هو حصر سلعة أو خدمة بيد جهة واحدة أو عدد محدود من الفاعلين، بهدف التحكم في السوق والتحكم في الأسعار، وهو ما يضر بالمستهلك والاقتصاد ويقيد حرية المنافسة ولهذا السبب تعد مكافحة الاحتكار من أهم أهداف التشريعات الاقتصادية الحديثة[3].

ثانيا: آثار الاحتكار السلبية

للاحتكار آثار واسعة على الاقتصاد والسوق وعلى المجتمع بشكل عام، إذ يؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي ويضعف من فرص التنمية المستدامة ومن الضروري فهم هذه الآثار لتقدير أهمية مكافحة الاحتكار وتطوير التشريعات اللازمة لمنعه.

---

[1] كتر محمد الشريف، "التعليم والمنافسة الحرة في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، العدد 1، 2010، ص ص 16-33.

[2] د. لموسم غالية، "منع الاحتكار في قانون المنافسة الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، العدد 16، السنة 4، 2021، ص ص 450-469.

[3] من إعداد الطالبة.

الآثار السلبية للاحتكار

رفع الأسعار بشكل غير مبرر حيث يتحكم المحتكر في السوق مما يمكنه من فرض أسعار مرتفعة على المستهلكين بعيدا عن آليات العرض والطلب الحقيقية[1].

تقييد حرية الدخول للسوق يمنع المحتكرون دخول منافسين جدد مما يحول دون تطوير السوق وزيادة الخيارات أمام المستهلكين.

ضعف جودة المنتجات والخدمات بسبب غياب المنافسة قد يقل اهتمام المحتكرين بتطوير منتجاتهم أو تحسين خدماتهم.

انخفاض الكفاءة الاقتصادية يؤدي الاحتكار إلى هدر الموارد الاقتصادية حيث لا توجد حوافز كافية للتحسين والابتكار.

تأثيرات اجتماعية سلبية مثل زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وتأثر الفئات الضعيفة بشكل خاص[2].

دور التشريعات في منع الممارسات الاحتكارية.

تلعب التشريعات القانونية دورا محوريا في الحد من الممارسات الاحتكارية التي تهدد حرية المنافسة وتضر بالمستهلكين والاقتصاد الوطني إذ تعمل القوانين المنظمة للمنافسة على وضع قواعد واضحة تمنع أي شكل من أشكال التواطؤ بين الشركات أو استغلال النفوذ السوقي

[1] جلال سعد محلوت، مدى تأثر حرية المنافسة بالممارسات التجارية، رسالة دكتوراه، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 6 ديسمبر 2012.ص33.

[2] الزعبي، علي فلاح مفلح. ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين). الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2016.ص61.

بطرق تؤدي إلى تقييد المنافسة وتقوم هذه التشريعات بتجريم الممارسات التي تؤدي إلى احتكار السوق مثل الاتفاقات السرية لتحديد الأسعار أو تقسيم الأسواق أو منع دخول منافسين جدد[1].

كما تفرض القوانين رقابة مستمرة على سلوك الفاعلين الاقتصاديين، مما يتيح للجهات التنظيمية اكتشاف الانتهاكات بسرعة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لردع المخالفين وتمنح التشريعات هذه الجهات صلاحيات واسعة للتحقيق وفرض العقوبات التي قد تشمل الغرامات المالية الكبيرة أو حل الشركات المحتكرة أو حتى مساءلة المسؤولين القانونيين عنها[2].

المطلب الثاني: الحماية القانونية للمنافسة

تعتبر حماية المنافسة عنصرا ضروريا للحفاظ على شفافية السوق وتوفير بيئة اقتصادية صحية ويشمل هذا المطلب دراسة آليات الحماية القانونية التي تمنع الإغراق والتلاعب بالأسعار، كما يبرز أهمية الدور الذي تلعبه الجهات التنظيمية في مراقبة السوق وضمان احترام قواعد المنافسة ومن خلال هذه الآليات القانونية يمكن الحفاظ على استقرار السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين.

الفرع الأول: حماية السوق من الممارسات غير المشروعة

تمارس بعض الجهات الاقتصادية ممارسات غير قانونية مثل الإغراق أو التلاعب بالأسعار لتحقيق مكاسب غير عادلة وتشكل هذه الأفعال تهديدا مباشرا للمنافسة وتؤثر سلبا على أداء السوق ومن هنا جاءت القوانين لتجريم هذه السلوكيات وفرض عقوبات رادعة[3].

---

[1] خليل أحمد حسن قدادة، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري – الجزء الأول: مصادر الالتزام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.ص21.

[2] منصوري الزين، "دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر"، سلسلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012، ص ص 301-314.

[3] أمل محمد شبلي، الحد من آليات الاحتكار من الوجهة القانونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2005.ص25.

مفهوم الإغراق التجاري والتلاعب بالأسعار.

1. **لغويا** الإغراق في اللغة مأخوذ من الفعل أغرق ويعني إدخال الشيء في غير موضعه بكثرة أو بدون تقدير ويستعمل أيضا للدلالة على الإغراق في السعر أي البيع بأقل من القيمة الحقيقية[1].
2. **اصطلاحا** يقصد بالإغراق التجاري قيام شركة أجنبية بتصدير منتج إلى سوق دولة أخرى بسعر يقل عن السعر الذي يباع به في بلد المنشأ ويهدف ذلك إلى السيطرة على السوق المحلي ومنافسة المنتجات المحلية بشكل غير عادل مما يضر بالإنتاج الوطني[2].
3. **قانونيا** الإغراق في المفهوم القانوني هو إدخال منتج أجنبي إلى السوق المحلية بسعر يقل عن قيمته العادية في بلد المصدر بهدف الاستحواذ على حصة سوقية بشكل غير مشروع وتعد هذه الممارسة مخالفة للقوانين المنظمة للتجارة والمنافسة حيث تؤدي إلى إلحاق ضرر بالصناعات المحلية[3].

مما سبق نستنتج أن الإغراق التجاري هو ممارسة تعتمد على تخفيض الأسعار بشكل متعمد في الأسواق الأجنبية بهدف السيطرة على السوق المحلي والتسبب في إخراج المنافسين المحليين مما يهدد التوازن الاقتصادي ويستوجب تدخل تشريعي[4].

[1] مغاوري شلبي علي، حماية المنافسة ومنع الاحتكار من النظرية إلى التطبيق – تحليل أهم التجارب الدولية والعربية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004-2005.ص28.

[2] محمد سلمان، الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.ص28.

[3] كتر محمد الشريف، قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقاً للأمر 05-103 والقانون 04-02، الجزائر: منشورات بغدادي، 2010.ص28.

[4] من تعريف الطالبو

ثانيا: مفهوم التلاعب بالأسعار

1. **لغويا** التلاعب يعني التصرف بشكل غير سليم أو غير نزيه لتحقيق منفعة خاصة ويستعمل مصطلح التلاعب أيضا للإشارة إلى الخداع أو التدخل المتعمد في مجريات الأمور[1].
2. **اصطلاحا**

يعني التلاعب بالأسعار التدخل المتعمد في تحديد أو تثبيت الأسعار بصورة تخالف قواعد السوق التنافسية، سواء من خلال التنسيق بين الشركات أو استغلال الهيمنة في السوق لفرض أسعار غير عادلة[2].

3. **قانونيا** يعد التلاعب بالأسعار من الأفعال المخالفة لقوانين المنافسة حيث يشمل ممارسات مثل الاتفاق السري بين المتعاملين لتحديد سعر موحد أو تغيير الأسعار بشكل يؤدي إلى تقييد المنافسة وتشدد القوانين على منع هذا النوع من السلوك لحماية المستهلك وتحقيق الشفافية[3].

مما سبق نستنتج أن التلاعب بالأسعار هو تصرف غير مشروع يسعى من خلاله الفاعلون في السوق إلى التأثير في الأسعار بشكل مخالف لطبيعة السوق الحرة مما يؤدي إلى الإضرار بالمستهلكين والمنافسين ويقوض مبدأ المنافسة العادلة[4].

---

[1] حنان باقي لطيف، التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – دراسة مقارنة، القاهرة: دار شتات للنشر والبرمجيات، 2012.ص28.

[2] عبد الحكيم جمعة، الاحتكار وتأثيره على بعض قطاعات الاقتصاد المصري، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.ص71.

[3] خليل فيكتور ثائرين، المركز المسيطر المشروع في السوق المعنية على ضوء أحكام قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.

[4] من إعداد الطالبة.

العقوبات القانونية للممارسات المنافية للمنافسة.

تشكل الممارسات المنافية للمنافسة مثل الاحتكار، الإغراق، والتلاعب بالأسعار خطرا كبيرا على توازن السوق وعدالته، لذلك وضعت التشريعات الاقتصادية نصوصا قانونية صارمة لمواجهتها وتعد العقوبات القانونية أداة فعالة لردع المخالفين والحفاظ على بيئة اقتصادية نزيهة تحترم قواعد المنافسة الحرة[1].

أولا: أنواع العقوبات القانونية

تتراوح العقوبات المفروضة على المخالفات المرتبطة بالمنافسة بين عقوبات مالية وأخرى جزائية وإدارية، وتختلف درجتها حسب طبيعة المخالفة ومدى خطورتها على السوق.

1.1. **العقوبات المالية** تشمل فرض غرامات مالية قد تكون كبيرة على الشركات أو الأفراد الذين يثبت تورطهم في ممارسات منافية للمنافسة وتكون هذه الغرامات أحيانا مرتبطة بنسبة من حجم المعاملات التجارية أو الأرباح المحققة من المخالفة[2].

1.2. **العقوبات الجزائية** في بعض الأنظمة القانونية، قد تصل العقوبات إلى الحبس ضد المسؤولين عن اتخاذ قرارات تؤدي إلى الإضرار بالمنافسة، خصوصا في حالات التلاعب المنظم أو الاحتكار المتعمد.

1.3. **العقوبات الإدارية** تشمل إجراءات مثل إلغاء التراخيص، حظر النشاط التجاري، أو تفكيك الكيانات الاقتصادية المهيمنة التي ثبت احتكارها أو تواطؤها.

[1] محمد كريم طالب، تقييد المنافسة عن طريق الأسعار، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.ص71.

[2] نادية لأكلي، شروط حظر الممارسات والأعمال المضرّة في قانون المنافسة – دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والفرنسي والأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، 2012.ص23.

ثانيا: دور العقوبات في حماية السوق

تهدف هذه العقوبات إلى تحقيق عدة أهداف أساسية منها:

الردع العام والخاص من خلال العقوبات، يتم ردع باقي الفاعلين الاقتصاديين عن انتهاك قواعد المنافسة، كما يتم ردع الجهة المخالفة عن تكرار أفعالها[1].

إعادة التوازن للسوق من خلال منع استمرار الممارسات المنافية للمنافسة وإجبار المخالفين على الالتزام بالقواعد التي تضمن عدالة السوق.

حماية المستهلك العقوبات تساهم في ضمان وصول السلع والخدمات إلى المستهلكين بأسعار عادلة وجودة مناسبة، بعيدا عن الاستغلال أو التلاعب.

تحقيق الشفافية الاقتصادية توفر العقوبات القانونية بيئة واضحة وشفافة للمنافسة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على دخول فاعلين اقتصاديين جدد[2].

تعد العقوبات القانونية ركنا أساسيا في المنظومة التشريعية التي تنظم المنافسة في السوق فهي لا تقتصر على مجرد معاقبة المخالفين، بل تهدف إلى حماية المبادئ الأساسية للمنافسة العادلة وضمان بيئة اقتصادية سليمة ومستقرة ويؤدي تطبيقها الصارم والعادل إلى تعزيز الثقة في النظام الاقتصادي ودعم النمو والتنمية.

[1] نوال متني، الرقابة في مجال المنافسة في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2013-2014.ص28.

[2] باسة قيس وزقال إلياس، احترام مبدأ المنافسة الحرة في ظل إبرام الصفقات العمومية، مذكرة ماستر في الحقوق، شعبة قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012-2013.ص130.

الفرع الثاني: دور الجهات التنظيمية في مراقبة المنافسة

تلعب الهيئات الرقابية دورا محوريا في تطبيق قوانين المنافسة وضمان احترام قواعدها وتساهم هذه الجهات في الكشف عن التجاوزات وتفعيل الآليات القانونية لحماية السوق وتعزز جهودها من استقرار البيئة الاقتصادية وثقة المستثمرين[1].

دور المؤسسات القانونية في حماية المنافسة.

تعد المؤسسات القانونية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظومة حماية المنافسة في أي اقتصاد حديث إذ لا تقتصر وظيفتها على إصدار القوانين واللوائح فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تطبيق هذه القوانين ومراقبة الأسواق للتأكد من التزام كافة الأطراف بالقواعد التي تحكم المنافسة العادلة ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وجود هيئات رقابية متخصصة تمتلك الصلاحيات والآليات التي تمكنها من التدخل الفوري عند حدوث أي مخالفة أو تجاوز قد يؤثر سلبا على سير عمل السوق وتتولى هذه المؤسسات مهمة متابعة سلوك الشركات والمؤسسات الاقتصادية وتحليل المعطيات المتعلقة بأسعار المنتجات، حجم الإنتاج، عمليات الدمج والاستحواذ، وغيرها من المؤشرات التي تساعد في كشف الممارسات المنافية للمنافسة مثل الاحتكار، التواطؤ، أو الإغراق التجاري[2].

كما تقوم بإجراء تحقيقات معمقة للتأكد من صحة الشكوك أو البلاغات المقدمة من المنافسين أو المستهلكين أو الجهات الحكومية وتتمتع هذه الهيئات بسلطات واسعة تتيح لها فرض العقوبات اللازمة على المخالفين، والتي قد تشمل الغرامات المالية الباهظة، حظر ممارسات معينة، إلغاء التراخيص، أو حتى رفع القضايا القضائية أمام المحاكم المختصة وهذه

[1] إبراهيم علي فندي مهند، "التنظيم القانوني لمناهضة الاحتكار"، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، المجلد 1، العدد 33، 2007.ص88.

[2] بدرة الصورة، "حماية المنافسة من التصرف في عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة للمستهلكين وفقاً لقانون المنافسة الجزائري"، مجلة المفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.ص29.

الإجراءات تلعب دورا رادعا مهما، إذ تمنع تكرار الانتهاكات وتضمن استمرارية المنافسة العادلة بين جميع الفاعلين الاقتصاديين علاوة على دورها الرقابي والإنفاذي، تساهم هذه المؤسسات في تعزيز الوعي بأهمية المنافسة وحماية حقوق المستهلكين والمنتجين على حد سواء فهي تعمل على تنظيم حملات توعية وتقديم إرشادات قانونية، مما يساعد في بناء ثقافة اقتصادية مبنية على الالتزام بالقوانين واحترام المنافسة الشريفة[1].

كما توفر قنوات للتظلم والشكاوى تُمكّن المتضررين من اللجوء إليها عند حدوث مخالفات وتلعب هذه الهيئات أيضا دور الوسيط بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، إذ تسعى إلى تحقيق التوازن بين دعم بيئة الأعمال وتمكين رواد الأعمال من النجاح، وفي الوقت نفسه حماية السوق من أي ممارسات قد تضر بالمستهلك أو المنافسين ومن المهم أن تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية في عملها لضمان الحياد والشفافية في اتخاذ القرارات وفي سياق مراقبة عمليات الدمج والاستحواذ، تراجع هذه المؤسسات الصفقات الكبرى للتأكد من عدم تأثيرها على تركيز السوق أو خلق احتكارات جديدة فإذا تبين أن الصفقات ستؤدي إلى تقليل المنافسة بشكل كبير، يمكنها رفضها أو طلب شروط معينة لضمان استمرارية المنافسة إضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات القانونية على التنسيق مع هيئات دولية مماثلة لتعزيز التعاون في مكافحة الممارسات الاحتكارية العابرة للحدود، خاصة في ظل العولمة وتنامي التجارة الدولية وهذا التنسيق يساهم في خلق بيئة أكثر عدالة وشفافية تحمي الأسواق الوطنية من المخاطر الخارجية، إن فاعلية هذه المؤسسات وقوة إرادتها في تطبيق القوانين يعكسان مستوى التطور

[1] بلحارث ليندة، "دور مجلس المنافسة في ضبط المنافسة الحرة"، مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، العدد 21، ديسمبر 2016.ص83.

الاقتصادي والقانوني في الدولة فكلما كانت هذه الهيئات مزودة بالأدوات اللازمة ومدعومة بسياسات حكومية واضحة، كان دورها في الحفاظ على بيئة تنافسية أكثر نجاحا[1].

في الختام، تشكل المؤسسات القانونية حجر الزاوية في منظومة حماية المنافسة، إذ تجمع بين الرقابة الفعالة، تطبيق القانون، التوعية، والحوار المستمر مع الفاعلين الاقتصاديين وتعتبر بيئة المنافسة العادلة مفتاحا أساسيا لجذب الاستثمار، دعم الابتكار، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعود بالنفع على المجتمع بأسره.

الآليات القانونية لحماية الأسواق.

تعتبر حماية الأسواق من الممارسات المنافية للمنافسة من الأولويات التي تحرص عليها التشريعات الاقتصادية في الدول المختلفة، إذ تتعدد الآليات القانونية التي تضمن سلامة السوق وتحافظ على تنافسيته وتقوم هذه الآليات على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى منع الاحتكار، التلاعب بالأسعار، والممارسات غير المشروعة الأخرى التي قد تؤدي إلى تدهور بيئة الأعمال وأولى هذه الآليات هي سن القوانين المنظمة للمنافسة والتي تحدد بوضوح السلوكيات المحظورة والإجراءات التي يجب اتخاذها في حال حدوث انتهاكات وتتضمن هذه القوانين تعريفات دقيقة للممارسات المخالفة مثل الاحتكار، التواطؤ، الإغراق التجاري، والتلاعب بالأسعار، مما يسهل على الجهات المختصة التعامل معها وتأتي آلية الرقابة المستمرة على الأسواق لتكون خطوة حاسمة في كشف المخالفات ومنع تفاقمها، حيث توكل إلى هيئات رقابية متخصصة صلاحية مراقبة تحركات السوق وتحليل البيانات الاقتصادية وتستخدم هذه الهيئات

[1] يوسيعين توفيق، "التكريس التشريعي لحماية المنافسة والتجارة من تدخل الدولة والاحتكار المنظم: مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية – جريمة تبييض الأموال أنموذجاً"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 3، جامعة الأغواط، 2021.ص52.

أدوات متطورة مثل مراجعة التقارير المالية، مراقبة عمليات البيع والشراء، وفحص الاتفاقيات التجارية بين الشركات[1].

من الآليات الفعالة أيضا وجود نظام للبلاغات والشكاوى يتيح للمستهلكين والشركات المنافسة الإبلاغ عن الممارسات الضارة دون خوف من الانتقام وهذا النظام يعزز من قدرة الجهات التنظيمية على التعرف المبكر على المخالفات واتخاذ الإجراءات المناسبة بسرعة[2].

فرض العقوبات القانونية يشكل رادعا قويا ضد المخالفين، إذ تشمل العقوبات المالية الكبيرة، أو الإجراءات القضائية التي قد تصل إلى إلغاء تراخيص الشركات أو حظر نشاطها لفترات معينة وتساهم هذه العقوبات في ردع الجهات المخالفة وحماية مصالح المستهلكين والمنافسين العادلين وتلعب التوعية القانونية دورا مهما في تعزيز الآليات القانونية، من خلال نشر الوعي بين الفاعلين الاقتصاديين حول حقوقهم وواجباتهم وكيفية الالتزام بالقوانين المنظمة للمنافسة، كما تساعد التوعية في خلق بيئة تجارية تقوم على الشفافية والنزاهة علاوة على ذلك، تساهم التعاونيات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تطوير التشريعات وتحديثها لمواكبة المستجدات الاقتصادية والتكنولوجية ويشمل ذلك تحديث القوانين بما يتناسب مع التطورات الرقمية والتجارة الإلكترونية التي أوجدت تحديات جديدة في مجال حماية المنافسة[3].

التنسيق مع الجهات القضائية يمثل آلية أخرى مهمة، حيث يتم رفع القضايا ضد المخالفين أمام المحاكم المختصة التي تضمن تطبيق العدالة بكفاءة وسرعة، كما تلعب المحاكم دورها في تفسير النصوص القانونية بما يضمن حماية المنافسة والاقتصاد الوطني.

---

[1] جمال قرنا، "أي دور لمجلس المنافسة في حماية وترقية المنافسة؟"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، المركز الجامعي أقبو، الجزائر، 2018.ص75.

[2] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منصور الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، فصل الميم، باب السين.ص82.

[3] سامي بن حملة، قانون المنافسة: دراسة في ضوء التشريع الجزائري وفق آخر التعديلات ومقارنة بتشريعات المنافسة الحديثة، منشورات نوميديا، 2016.ص12.

وأخيرا، يرتبط نجاح هذه الآليات بمدى استقلالية وفعالية الجهات التنظيمية، إذ يجب أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية عن الضغوط السياسية والاقتصادية لضمان تطبيق القوانين بنزاهة وشفافية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية[1].

في المجمل، تشكل هذه الآليات القانونية منظومة متكاملة تهدف إلى حماية الأسواق من الممارسات الضارة، وضمان بيئة اقتصادية تنافسية عادلة تحقق التنمية المستدامة وتحمي حقوق جميع الأطراف في السوق.

[1] صالح فرحة زاروي، الكامل في القانون التجاري الجزائري، ط2، دار ابن خلدون، الجزائر، 2003.ص44.

المبحث الثاني: الأطر القانونية لريادة الأعمال

أصبحت ريادة الأعمال من الركائز الحيوية في دعم الاقتصاد وخلق فرص العمل في المجتمعات الحديثة ولهذا الغرض، سعت الدول إلى وضع أطر قانونية تنظم هذا المجال وتوفر الحوافز اللازمة لتشجيع المبادرة الفردية وتشمل هذه الأطر قوانين تحمي حقوق الرواد وتدعم مشاريعهم في مختلف مراحلها، كما تواجه ريادة الأعمال تحديات قانونية تتطلب إصلاحات مستمرة لمواكبة التطورات ويعد تحسين البيئة القانونية من أهم العوامل لنجاح المشاريع الناشئة واستدامتها[105].

المطلب الأول: التشريعات المنظمة لريادة الأعمال

أصبح من الضروري وضع تشريعات حديثة تدعم ريادة الأعمال في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وتسعى هذه التشريعات إلى تحفيز إنشاء المشاريع وتوفير بيئة قانونية مشجعة للمبادرة الفردية ويتناول هذا المطلب القوانين التي تساند الرواد وتضمن حقوقهم في مختلف مراحل المشروع، كما يعالج مسألة حماية الابتكار من خلال إطار قانوني يحفظ الملكية الفكرية للمبادرين فالقانون هنا لا يكتفي بالتنظيم بل يتجه نحو التمكين والدعم المستدام[106].

[105] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 2004، باب النون، مادة نفس.ص120.

[106] لارا عادل حبار الزندي، حماية المنافسة في قطاع الاتصالات: دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2018.ص223.

الفرع الأول: القوانين الداعمة لريادة الأعمال

تعد القوانين الداعمة لريادة الأعمال عنصرا رئيسيا في بناء بيئة اقتصادية محفزة على الإبداع والاستثمار وتسهم هذه القوانين في تقليص العراقيل الإدارية وتوفير حماية قانونية للمبادرين، كما تقدم الدولة حوافز متنوعة لتشجيع إنشاء وتوسيع المشاريع الناشئة[107].

دور القوانين في تشجيع ريادة الأعمال.

تعتبر القوانين الداعمة لريادة الأعمال من العوامل الأساسية التي تساهم في خلق بيئة مناسبة لتحفيز الإبداع والابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فبدون وجود إطار قانوني واضح ومرن، يصعب على رواد الأعمال مواجهة التحديات التي تفرضها الأسواق والبيئات الاقتصادية المتغيرة وتعمل هذه القوانين على تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس المشاريع، مثل تسجيل الشركات، والحصول على التراخيص اللازمة، مما يقلص الوقت والتكاليف التي يتحملها المبادرون في مراحل الانطلاق بالإضافة إلى ذلك، توفر القوانين حماية قانونية لأفكار ومشاريع رواد الأعمال من الانتهاك أو السرقة، مما يعزز من ثقتهم في الاستثمار وتطوير مشاريعهم[108].

كما تضع هذه القوانين قواعد واضحة لتنظيم العلاقة بين المستثمرين ورواد الأعمال، بما يضمن حقوق الطرفين ويحفز المزيد من الشراكات الاستثمارية وتلعب القوانين دورا مهما في تقديم حوافز متنوعة مثل الإعفاءات الضريبية، التسهيلات في التمويل، وتقديم الدعم الفني والتدريبي وهذه الحوافز تساعد في تقليل المخاطر التي تواجهها المشاريع الناشئة، كما تزيد من فرص نجاحها واستمراريتها في السوق بالإضافة إلى ذلك، تشجع القوانين على إنشاء حاضنات أعمال ومناطق حرة تسهل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة علاوة على ذلك، تساهم القوانين

[107] محمد سلمان مضحي مرزوق الغريب، الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.ص25.

[108] معين قندي الشناق، الاحتكار والممارسات المقيدة للمنافسة في ضوء قوانين المنافسة والاتفاقيات الدولية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.ص61.

في خلق نظام مالي ومصرفي مرن يدعم ريادة الأعمال من خلال تسهيل الحصول على التمويلات والقروض بشروط ميسرة وتشجع هذه القوانين على تطوير برامج خاصة لدعم المشاريع المبتكرة، مما يعزز من دور ريادة الأعمال كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية[109] وتتجلى أهمية هذه القوانين أيضا في دورها في حماية السوق من الممارسات غير العادلة التي قد تضر بالمشاريع الناشئة، مثل الاحتكار أو التلاعب بالأسعار فوجود إطار قانوني قوي يضمن المنافسة العادلة يعزز فرص رواد الأعمال في الوصول إلى الأسواق وتحقيق النمو.

في النهاية، تؤدي القوانين الداعمة لريادة الأعمال دورا محوريا في بناء منظومة اقتصادية متكاملة تدعم الإبداع وتوفر الحماية والتشجيع للمبادرين، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة.

الحوافز القانونية الممنوحة لرواد الأعمال.

تعد الحوافز القانونية من الأدوات المهمة التي توفرها الحكومات لدعم رواد الأعمال وتشجيعهم على بدء وتطوير مشاريعهم وتهدف هذه الحوافز إلى تخفيف الأعباء المالية والإدارية التي تواجهها المشاريع الناشئة، مما يعزز من فرص نجاحها واستمراريتها في السوق وتتنوع هذه الحوافز لتشمل مجالات متعددة مثل الإعفاءات الضريبية، التسهيلات التمويلية، والحماية القانونية[110].

أحد أبرز أنواع الحوافز القانونية هي الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي تمنح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال سنواتها الأولى، بهدف تقليل الضغط المالي عليها وتحفيز النمو والتوسع، كما تقدم بعض التشريعات إعفاءات من رسوم التسجيل والتراخيص، مما يسهل على رواد الأعمال تجاوز العقبات الإدارية التي قد تعوق انطلاق مشاريعهم وتوفر القوانين

[109] محمد نصر محمد، الحماية الدولية والجنائية من المنافسة التجارية غير المشروعة والاحتكار، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2016.ص33.

[110] وحيد مهدي عامر، ميادين الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.ص28.

أيضا تسهيلات في الحصول على التمويل من خلال إنشاء صناديق دعم وتمويل مخصصة لريادة الأعمال، بالإضافة إلى تنظيم عمليات الإقراض والقروض بشروط ميسرة وبفوائد منخفضة وهذه التسهيلات تساعد رواد الأعمال على توفير رأس المال اللازم لتشغيل مشاريعهم دون مواجهة صعوبات كبيرة[111].

على صعيد الحماية القانونية، تمنح القوانين رواد الأعمال حقوقا خاصة في حماية ملكيتهم الفكرية من ابتكارات واختراعات، بما يضمن عدم استغلالها أو نسخها دون إذن، كما توجد نصوص قانونية تضمن حقوقهم في العقود التجارية وحماية بياناتهم، مما يعزز من استقرار مشاريعهم ويزيد من جاذبيتها للاستثمار وتشجع بعض التشريعات على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو حاضنات أعمال توفر بيئة عمل مناسبة تشمل خدمات الدعم الفني والتدريب والتسويق، مما يزيد من فرص نجاح المشاريع الناشئة وتساهم هذه الحوافز في خلق مجتمع ريادي متكامل يدعم الابتكار والمنافسة الشريفة إضافة إلى ذلك، تتيح القوانين نظاما مرنا للعمل والتنظيم الداخلي للشركات الناشئة، مما يسهل عمليات التأسيس والتشغيل ويخفف من التعقيدات القانونية التي قد تثقل كاهل رواد الأعمال ويعتبر هذا الأمر مهما خاصة في المراحل الأولى التي يحتاج فيها المبادر إلى التركيز على تطوير الفكرة وتنفيذ المشروع[112].

بشكل عام، تعكس الحوافز القانونية رؤية إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دعم ريادة الأعمال، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزز هذه الحوافز من قدرة رواد الأعمال على المنافسة محليا وعالميا، مما يجعلها ركيزة أساسية في السياسات الاقتصادية الحديثة.

[111] وليد بوحلين، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، 2015.ص83.

[112] أبو بكر عياد كرفلة، الاتفاقات المحظورة في مجال المنافسة، مذكرة ماجستير، تخصص قانون أعمال مقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013.ص94.

الفرع الثاني: حماية الملكية الفكرية لريادة الأعمال

تعد حماية الابتكار حجر الأساس في استدامة ريادة الأعمال وتطورها في مختلف القطاعات وتمنح قوانين الملكية الفكرية لرواد الأعمال حقوقا قانونية تحفظ اختراعاتهم وأفكارهم من التقليد والاستغلال وهذا الإطار القانوني يشجع على الاستثمار في البحث والتطوير[113].

أهمية حماية الابتكارات في ريادة الأعمال.

تعتبر حماية الابتكارات عنصرا أساسيا في تعزيز ريادة الأعمال وضمان استمراريتها في السوق، إذ تعتمد المشاريع الناشئة على الأفكار الجديدة والاختراعات التي تميزها عن المنافسين فبدون وجود حماية قانونية قوية للملكية الفكرية، يصبح من السهل تعرض هذه الابتكارات للسرقة أو التقليد، مما يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية وتقويض جهود رواد الأعمال في تطوير منتجات وخدمات مبتكرة[114].

تساهم حماية الملكية الفكرية في خلق بيئة محفزة للبحث والتطوير، حيث يشعر المبتكرون بالأمان القانوني الذي يسمح لهم بالاستثمار في تجاربهم وأفكارهم دون القلق من استغلالها بصورة غير مشروعة وهذا بدوره يدعم نمو الاقتصاد المعرفي ويحفز على ابتكار حلول جديدة تلبي احتياجات السوق المتجددة إضافة إلى ذلك، تضمن الحماية القانونية للابتكارات حقوق رواد الأعمال في الاستفادة المادية من أعمالهم من خلال منحهم حقوق حصرية لتصنيع وتسويق منتجاتهم أو خدماتهم لفترة زمنية محددة وهذه الحقوق تشجع على جذب الاستثمارات وتوفير الموارد اللازمة لتوسيع الأعمال وتطويرها[115].

---

[113] إلمام بوحلايس، الحماية القانونية للسوق في ظل قواعد المنافسة، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016-2017.ص78.

[114] إلمام بوحلايس، الاختصاص في مجال المنافسة، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.ص47.

[115] آمنة عائشة، طرق الموازنة بين المنافسة والممارسات التجارية من حيث حماية المستهلك، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ص98.

حماية الملكية الفكرية تلعب دورا مهما في تعزيز مكانة الدولة الاقتصادية، حيث ترفع من مستوى تنافسية منتجاتها على المستويين المحلي والدولي، كما تسهل التعاون بين رواد الأعمال والمؤسسات البحثية والشركات الكبرى عبر اتفاقيات ترخيص ونقل التكنولوجيا، مما يساهم في تسريع وتيرة الابتكار ومن الناحية القانونية، توفر تشريعات الملكية الفكرية آليات واضحة لفض النزاعات المتعلقة بالابتكارات، مما يضمن حماية الحقوق وعدم التعدي عليها وهذا يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المشاريع في البيئة القانونية المحيطة بهم[116].

في المجمل، تكمن أهمية حماية الابتكارات في ريادة الأعمال في توفير بيئة قانونية تضمن الحقوق وتحفز على الابتكار والإبداع، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وزيادة فرص النجاح للمشاريع الجديدة.

القوانين التي تحمي حقوق رواد الأعمال.

تعد القوانين التي تحمي حقوق رواد الأعمال عنصرا محوريا في بناء منظومة اقتصادية تقوم على الابتكار والمبادرة، حيث تمثل هذه القوانين الحصن القانوني الذي يحفظ للمبادرين ثمرة جهودهم، ويمكّنهم من خوض غمار السوق بثقة واستقرار. فالدخول إلى عالم الأعمال، خاصة في مراحله الأولى، ينطوي على مخاطر وتحديات متعددة تتطلب وجود بيئة قانونية متوازنة تحمي الحقوق وتمنع التجاوزات، وتضمن وضوح العلاقات القانونية بين مختلف الأطراف الاقتصادية.

في مقدمة هذه القوانين تبرز تشريعات الملكية الفكرية التي تعد حجر الأساس في حماية الابتكار والإبداع، إذ تضمن للمبادرين الاحتفاظ بحقوقهم الحصرية في ما يخص اختراعاتهم أو منتجاتهم أو خدماتهم. وتشمل هذه الحماية براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر، والتصاميم الصناعية. إن هذه الآليات تمنح أصحاب المشاريع الناشئة القوة القانونية

[116] محمد صالح قادري لطفي، آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.ص89.

لمنع التعدي على أفكارهم أو استغلالها دون إذن، كما تشجعهم على الاستثمار في البحث والتطوير دون الخوف من السطو أو التقليد. وهو ما يشكل دعما مباشرا للبيئة الريادية ويعزز من قدرة الاقتصاد على احتضان المبادرات الفردية وتحويلها إلى مشاريع ذات قيمة مضافة.

إلى جانب ذلك، تمثل قوانين العقود التجارية بعدا أساسيا في حماية مصالح رواد الأعمال من خلال تنظيم العلاقات التعاقدية التي تجمعهم مع الموردين والمستثمرين والعملاء والشركاء المحتملين. فهذه القوانين تضمن وضوح الالتزامات والحقوق المتبادلة، وتحدد الآليات القانونية التي يمكن اللجوء إليها في حال الإخلال بشروط التعاقد. وبالتالي، فإن العقود التجارية تصبح أداة لضبط العلاقات الاقتصادية وتفادي النزاعات المحتملة، كما تعزز من ثقة رواد الأعمال في التعامل مع الأطراف الأخرى ضمن إطار قانوني مستقر وشفاف.

وتعكس تشريعات حماية البيانات والمعلومات الحساسة تطورا كبيرا في مسار حماية حقوق رواد الأعمال، خاصة في ظل الانتشار الواسع للخدمات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة. فالمشاريع الناشئة أصبحت تعتمد بشكل متزايد على البيانات الرقمية سواء من حيث استهداف السوق أو تحسين الخدمات أو إدارة العمليات. ولذلك، فإن التشريعات المتعلقة بحماية البيانات تفرض قيودا صارمة على كيفية جمع البيانات وتخزينها واستخدامها، وتحمي المعلومات السرية المرتبطة بالمشروع من التسرب أو الاستغلال. هذا الإطار القانوني يسهم في تعزيز الثقة بين رواد الأعمال والعملاء من جهة، وبينهم وبين الشركاء التجاريين من جهة أخرى.

كما تساهم القوانين المنظمة للتمويل والاستثمار بدور أساسي في ترسيخ بيئة ريادية صحية، إذ تضمن حماية حقوق الأطراف المشاركة في عمليات تمويل المشاريع مثل المستثمرين الأفراد أو المؤسسات التمويلية أو صناديق رأس المال المخاطر. فهذه القوانين تنظم الإفصاح المالي والشفافية وتحدد بوضوح حقوق المساهمين وشروط التملك والتحكم في المشروع، ما يضمن عدم تعسف أي طرف ويقلل من فرص نشوء نزاعات حول الملكية أو

التسيير. هذا النوع من الحماية يشجع رواد الأعمال على البحث عن مصادر تمويل خارجية دون الخوف من فقدان السيطرة أو الوقوع في فخ الاستغلال المالي.

وتكتمل هذه الحماية القانونية من خلال الآليات القضائية وشبه القضائية المخصصة لحل النزاعات، حيث توفر العديد من التشريعات طرقا بديلة للتقاضي مثل التحكيم والوساطة التجارية، وهي وسائل تسمح بحل النزاعات بكفاءة وسرعة وبأقل التكاليف، مما يجنّب رواد الأعمال الغرق في متاهات المحاكم التقليدية وتعقيداتها. كما تسهم هذه الآليات في الحفاظ على سرية المعاملات التجارية وحماية سمعة المشروع في السوق، وهو عنصر بالغ الأهمية خصوصا في المراحل الأولى من نمو المشروع.

وإلى جانب هذه الأطر القانونية الوطنية، تشهد السنوات الأخيرة اتجاها متزايدا نحو مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية من خلال التعاون مع المنظمات الاقتصادية والقانونية العالمية، وذلك لضمان تكافؤ الفرص أمام المشاريع الناشئة في الأسواق الإقليمية والدولية. إن انخراط الدول في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية أو بحماية الاستثمارات يعزز من مكانة رواد الأعمال ويوفر لهم غطاء قانونيا يتجاوز حدود الدولة، ما يفتح أمامهم آفاقا أوسع للنمو والتوسع.

وبذلك يمكن القول إن النظام القانوني الذي يحمي حقوق رواد الأعمال لا يعمل بشكل معزول، بل هو جزء من بيئة شاملة تتطلب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات القضائية والتشريعية من أجل بناء منظومة تحفز على الإبداع وتحمي مكتسباته.

إن وجود مثل هذا النظام لا يشجع فقط على انطلاقة المشاريع بل يضمن أيضا استمراريتها واستدامتها، ما يسهم في تعزيز دور ريادة الأعمال كقوة دافعة للاقتصاد الوطني والمجتمع ككل فالحماية القانونية هي التي تحول الفكرة الريادية إلى واقع ملموس وتمنحها فرص النمو ضمن إطار تنافسي عادل ومنظم.

المطلب الثاني: التحديات القانونية لريادة الأعمال

رغم التقدم المحرز في إصدار قوانين داعمة لريادة الأعمال، لا تزال المشاريع الناشئة تواجه تحديات قانونية تعيق تطورها وتحد من قدرتها على التوسع والمنافسة وتتمثل هذه التحديات في الإجراءات المعقدة المرتبطة بتأسيس الشركات، والقيود المفروضة على التمويل، إضافة إلى قوانين قديمة لا تواكب التحولات الرقمية والتكنولوجية الحديثة، كما أن بعض التشريعات تتسم بالجمود وعدم المرونة، مما يصعّب على الرواد الاستفادة منها في ظل بيئة اقتصادية متغيرة وسريعة التطور وغياب الآليات القانونية السريعة والفعالة لحل النزاعات، وارتفاع كلفة الإجراءات القضائية، يزيد من صعوبة حصول الرواد على الحماية القانونية اللازمة وتعد مسألة الملكية الفكرية من أبرز نقاط الضعف، إذ كثيرا ما تهمل حماية الابتكارات بسبب ضعف التوعية أو تعقيد الإجراءات وهذا الواقع القانوني يفرض تحديات جدية على المبادرات الريادية في مختلف القطاعات[117].

من جهة أخرى، فإن تطوير المنظومة القانونية بما يتلاءم مع حاجات رواد الأعمال يتطلب إصلاحات شاملة تركز على تبسيط الإجراءات وتحديث القوانين بما يواكب المستجدات ويجب أن تصاغ القوانين بطريقة مرنة تراعي طبيعة المشاريع الناشئة وتمنحها الحماية دون فرض عبء تنظيمي كبير، كما أن تعزيز الشفافية وتفعيل بدائل التقاضي مثل التحكيم والوساطة يمكن أن يسهم في حل النزاعات بسرعة وكفاءة وإلى جانب ذلك، من المهم إشراك

[117] فضيلة براهيمي، المنافسة بين الأمر رقم 03/03 والقانون رقم 12/08، مذكرة ماجستير، فرع قانون عام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2009-2010.ص44.

الفاعلين الاقتصاديين في صياغة السياسات القانونية لضمان مواءمتها مع الواقع العملي والإصلاح القانوني المستمر ضرورة لضمان بيئة تشجع على الابتكار والاستثمار وتؤمن الحماية العادلة لجميع الفاعلين داخل السوق.

الفرع الأول: العقبات القانونية أمام رواد الأعمال

رغم المبادرات القانونية لدعم ريادة الأعمال، ما تزال بعض التشريعات تعيق النمو السريع للمشاريع الجديدة وتشمل هذه العراقيل تعقيد الإجراءات القانونية وصعوبة الوصول إلى التمويل، كما تمثل البيروقراطية عائقا أمام تحول الأفكار إلى مشاريع ناجحة[118].

التحديات المرتبطة بالتشريعات.

تشكل التشريعات القانونية أحد أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال في مختلف مراحل تأسيس وتنمية مشاريعهم، رغم الجهود المبذولة لتطوير البيئة القانونية الداعمة ويواجه رواد الأعمال في العديد من الأحيان تعقيدات كبيرة في الإجراءات القانونية التي تتطلب وقتا وجهدا كبيرين، مما يؤدي إلى تأخير بدء الأعمال وزيادة التكاليف فمثلا، قد تتطلب عمليات تسجيل الشركات والحصول على التراخيص والموافقات الرسمية المرور بعدة مراحل إدارية معقدة، مما يثبط عزيمة الكثير من المبادرين علاوة على ذلك، تشكل بعض القوانين القديمة أو غير المرنة عقبة في سبيل التكيف مع طبيعة الأعمال الناشئة والمبتكرة، حيث لا تستجيب بسرعة للتغيرات السريعة في الأسواق والتقنيات الحديثة ينعكس ذلك سلباً على قدرة المشاريع الناشئة في استغلال الفرص التجارية الجديدة أو الدخول إلى قطاعات اقتصادية حديثة ويضاف إلى ذلك، أن بعض التشريعات قد تفرض قيودا على حرية حركة رؤوس الأموال أو التعامل مع المستثمرين المحليين والأجانب، مما يقلل من فرص الحصول على التمويل اللازم لتوسيع

[118] أميرة وعيل وأسماء سالمي، الآليات المؤسساتية لحماية المنافسة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.ص67.

النشاطات وغالبا ما يعاني رواد الأعمال من غياب آليات قانونية واضحة تسهل عمليات التمويل وتضمن حقوق الطرفين بشكل متوازن[119].

تساهم البيروقراطية الزائدة في إطالة فترة التعاملات الرسمية، كما تزيد من احتمالية الأخطاء والتجاوزات التي تؤثر على استقرار المشاريع الناشئة ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الامتثال القانوني، وهو أمر قد يكون صعب التحمل بالنسبة للمشاريع الصغيرة بالإضافة إلى ذلك، تواجه ريادة الأعمال تحديات تتعلق بتطبيق القوانين بشكل غير متساوٍ أو ضعف آليات الرقابة والإنفاذ، مما قد يفتح المجال أمام بعض المنافسين للقيام بممارسات غير مشروعة دون محاسبة وهذا يخلق بيئة تجارية غير عادلة تضر برواد الأعمال الذين يلتزمون بالقانون وفي ظل هذه التحديات، تصبح الحاجة ملحة إلى مراجعة مستمرة للتشريعات وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات العصر والابتكار، مع تبسيط الإجراءات وتوفير حلول قانونية مرنة تيسر عمل رواد الأعمال وتعزز قدرتهم على المنافسة والنمو[120].

ختاما، إن تجاوز العقبات القانونية يمثل عاملاً حاسماً في تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل مستدامة.

قيود التمويل والإجراءات القانونية.

تمثل قيود التمويل إحدى أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال في مسيرتهم نحو بناء مشاريع ناجحة ومستدامة، إذ يواجه العديد منهم صعوبة في الحصول على رأس المال اللازم لتأسيس وتطوير أعمالهم ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الإجراءات القانونية المعقدة التي

[119] وديع طوروس، مبادئ اقتصادية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.ص54.

[120] عبدالناصر البصري. "التحديات القانونية والاقتصادية لريادة الأعمال في الدول العربية." فكران. نُشر في 9 مارس 2025. https://www.fikran.com/read-blog/32002_العنوان-التحديات-القانونية-والاقتصادية-لريادة-الأعمال-في-الدول-العربية.html.

تفرضها المؤسسات المالية والبنوك، والتي قد تتطلب ضمانات عالية وشروطا صعبة لا يستطيع العديد من المبادرين توافرها، كما تعيق هذه القيود قدرة المشاريع الناشئة على الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة مثل القروض أو الاستثمارات المباشرة وتتسم الإجراءات القانونية المرتبطة بالتمويل بالبطء والتعقيد، إذ يجب على رواد الأعمال تقديم العديد من الوثائق والتقارير المالية، بالإضافة إلى الالتزام بمجموعة من الشروط القانونية التي قد تكون باهظة التكلفة أو تتطلب خبرات قانونية متخصصة.

وهذا يشكل عبئا إضافيا على أصحاب المشاريع الصغيرة الذين غالبا ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتلبية هذه المتطلبات علاوة على ذلك، يواجه رواد الأعمال قيوداً في إمكانية الاستفادة من برامج التمويل الحكومية أو الدعم المالي المباشر بسبب التعقيدات الإدارية، وعدم وضوح شروط الأهلية، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية[121].

كما أن غياب الشفافية في بعض الأنظمة المالية يجعل من الصعب على المبادرين التنبؤ بالنتائج أو الاستعداد لمتطلبات التمويل بشكل دقيق وتكمن مشكلة أخرى في قلة وجود تشريعات تشجع على تمويل المشاريع الناشئة من خلال رؤوس الأموال المخاطرة أو صناديق الاستثمار، مما يحد من قدرة رواد الأعمال على جذب مستثمرين ذوي خبرة وقدرة مالية تمكنهم من تطوير مشاريعهم، كما أن ضعف الحماية القانونية للمستثمرين يثبط رغبتهم في الدخول في هذه الاستثمارات بالإضافة إلى ذلك، تؤثر القيود القانونية على عمليات التوسع الدولية للمشاريع

[121] أحمد عبد الستار الطالبي وعلياء إبراهيم حسن، "عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل"، مجلة جامعة جيهان – أربيل العلمية، الجزء 8، العدد 2، 2018.ص88.

الناشئة، حيث تواجه القيود على تحويل الأموال والضرائب الدولية عوائق كبيرة أمام الدخول إلى أسواق جديدة، مما يقيد إمكانيات النمو والتوسع[122].

وبناء على ما سبق، تصبح الحاجة ماسة لتطوير إطار قانوني مرن يسهل عمليات التمويل ويوفر آليات دعم فعالة تساعد رواد الأعمال في تخطي هذه العقبات ويشمل ذلك تبسيط الإجراءات، توفير ضمانات قانونية لكل الأطراف، وتطوير برامج تمويل متخصصة تناسب طبيعة المشاريع الناشئة وفي النهاية، يعتبر تخفيف قيود التمويل وتسهيل الإجراءات القانونية من المحفزات الأساسية التي تساهم في نجاح ريادة الأعمال وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية وتحقيق الابتكار المستدام.

الفرع الثاني: سبل تطوير التشريعات الداعمة لريادة الأعمال

يتطلب تحسين الإطار القانوني لريادة الأعمال إصلاحات تواكب احتياجات المشاريع الناشئة وتغيرات السوق ومن أبرز الحلول تقليص الإجراءات، وتوفير تسهيلات ضريبية وتمويلية مشجعة وتلعب الحكومات دورا أساسيا في ضمان بيئة قانونية مرنة وعادلة[123].

الحلول القانونية لدعم المشاريع الناشئة.

تتطلب دعم المشاريع الناشئة تطوير حلول قانونية شاملة تواكب طبيعة هذه المشاريع وحاجاتها الخاصة، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى إطار قانوني مرن يسهل عليها الاندماج في السوق ويحفز نموها ومن أهم هذه الحلول تقليص الإجراءات الإدارية المعقدة التي تعيق انطلاق المشاريع الجديدة، وذلك عبر تبني نظم تسجيل إلكترونية توفر الوقت والجهد

[122] موسى، كسرا عنتر عبد الله، وجميل، شيماء محمد نجيب، "أثر توجهات المنتج الأخضر على البيئة الاقتصادية في ظل العولمة في بلدان نامية مختارة (1995–2010)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت – العراق، المجلد 25، العدد 8، 2012.ص101.

[123] زيدان، عمرو علاء الدين. ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية. مصر: منشورات المنظمة العربية الإدارية، 2007.ص83.

وتقلل التكاليف المرتبطة بالإجراءات الرسمية[124]، كما تلعب التسهيلات الضريبية دورا محوريا في دعم رواد الأعمال، إذ يمكن تقديم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لفترات معينة، مما يخفف العبء المالي ويمنحهم فرصة لتوجيه الموارد نحو تطوير منتجاتهم وخدماتهم.

وتساهم هذه التسهيلات في تعزيز الاستمرارية وتقليل معدلات الفشل بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير آليات قانونية تسهل الوصول إلى التمويل من خلال إنشاء صناديق دعم وتمويل موجهة للمشاريع الناشئة، مع وضع شروط مرنة تلائم طبيعة هذه المشاريع وعدم تشديد متطلبات الضمانات أو الكفالات ومن المهم أن تشمل هذه الحلول تشجيع رأس المال المخاطر والاستثمار الملائكي لتعزيز التنوع في مصادر التمويل.

من الحلول القانونية أيضا توفير حماية قوية للملكية الفكرية، بما يضمن حقوق رواد الأعمال في ابتكاراتهم وأفكارهم، ويشجعهم على المزيد من الإبداع والابتكار دون خوف من التقليد أو الاستغلال غير المشروع ويتطلب ذلك سن تشريعات واضحة وسهلة التطبيق، مع آليات فعالة لحل النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية[125].

تلعب الحكومات دورا أساسيا في وضع وتنفيذ هذه الحلول من خلال سن قوانين داعمة وتحديث التشريعات القائمة باستمرار بما يتوافق مع متطلبات السوق والتكنولوجيا الحديثة، كما يجب أن تعمل الجهات المختصة على التنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية لتوفير بيئة متكاملة تسهل عمل رواد الأعمال ومن الضروري أيضا تبني سياسات قانونية تشجع على تبادل الخبرات والمعرفة بين رواد الأعمال وتدعم ريادة الأعمال الاجتماعية، ما يوسع من فرص الابتكار ويعزز الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع[126].

---

[124] كافي، مصطفى، ويوسف كافي. إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال. الجزائر: الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.ص28.

[125] الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، ووفاء بنت ناصر المبيرك. ريادة الأعمال. المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019.ص83.

[126] عباسي، فضة. التعليم وريادة الأعمال. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2018.ص240.

في الختام، إن تطبيق هذه الحلول القانونية المتكاملة يسهم في بناء بيئة ريادية قوية قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق نمو مستدام للمشاريع الناشئة، ويحفز الاقتصاد الوطني على الابتكار والتنافسية العالمية.

دور الحكومات في تحسين البيئة القانونية لريادة الأعمال.

تلعب الحكومات دورا محوريا في تحسين البيئة القانونية لريادة الأعمال من خلال صياغة السياسات العامة وسن التشريعات التي تهدف إلى خلق مناخ داعم ومحفز للمبادرات الاقتصادية الفردية والمشاريع الناشئة فالإطار القانوني هو الذي يحدد مدى سهولة دخول السوق، ويوفر الضمانات والحوافز التي يحتاجها رواد الأعمال من أجل إطلاق أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع منتجة. ومن خلال تبني قوانين مرنة ومواكبة للتحولات الاقتصادية، تساهم الحكومات في تقليص القيود البيروقراطية وتيسير الإجراءات المرتبطة بإنشاء وتسيير الشركات، وهو ما يشجع المزيد من الأفراد على خوض غمار المبادرة الحرة دون الخوف من العوائق القانونية المعقدة أو الزمنية الطويلة المرتبطة بالتسجيل والتصريح والتعاملات الإدارية وإلى جانب ذلك، تضطلع الحكومات بمهمة تحديث التشريعات بشكل منتظم لمواكبة التحولات السريعة التي تعرفها القطاعات الاقتصادية، لاسيما في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والاقتصاد التشاركي. إن هذا التحديث لا يشمل فقط القوانين المتعلقة بتأسيس الشركات أو تنظيم الأسواق، بل يمتد إلى السياسات الضريبية، وآليات حماية المستثمرين، وتنظيم التمويل البديل مثل رأس المال المخاطر أو التمويل الجماعي. فهذه المستجدات تتطلب أطرا قانونية مرنة تتيح استيعاب النماذج الاقتصادية الجديدة دون التضحية بمبادئ الشفافية والمساءلة[127].

كما أن الحكومات يمكن أن تضع حوافز قانونية ومالية تدعم المشاريع الريادية مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض رسوم التسجيل، وتوفير قروض ميسرة بضمانات قانونية عادلة

[127] الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، ووفاء بنت ناصر المبيرك. مبادئ ريادة الأعمال: المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين. المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، 2019.ص75.

تضمن حماية حقوق جميع الأطراف وفي إطار تعزيز البيئة القانونية، تلعب الحكومات أيضا دور الوسيط والمنسق بين مختلف الفاعلين داخل السوق، عبر تنظيم منصات حوار وتشارك بين المؤسسات العامة والخاصة، ورواد الأعمال، والمستثمرين، والمؤسسات التمويلية، وممثلي المجتمع المدني ويهدف هذا التنسيق إلى صياغة سياسات قانونية تراعي مصلحة الجميع وتوازن بين الحاجة إلى الضبط القانوني وحماية الحقوق من جهة، وبين الحاجة إلى تحرير الطاقات الريادية ودعم الابتكار من جهة أخرى.

كما أن هذا الحوار المستمر يساهم في الكشف عن الثغرات القانونية التي يواجهها الرواد في الواقع العملي، ويتيح للحكومات إجراء التعديلات المطلوبة بناء على تقييم دقيق ومبني على الممارسة وليس فقط على النصوص النظرية وتسعى الحكومات كذلك إلى تطوير البنية التحتية القانونية والمؤسسية اللازمة لدعم ريادة الأعمال، من خلال تعزيز كفاءة الجهاز القضائي، وتسريع البت في المنازعات التجارية، وتخصيص دوائر قضائية متخصصة في شؤون الشركات والمقاولات الناشئة. إن وجود قضاء متخصص وسريع الاستجابة يعزز ثقة المستثمرين والمبادرين في النظام القانوني، ويقلل من كلفة المخاطر المرتبطة بالنزاعات، كما يضمن حماية فعالة للحقوق دون تأخير يعرقل سير المشاريع أو يتسبب في انهيارها وإلى جانب القضاء، تساهم مؤسسات التحكيم والوساطة التجارية المدعومة من الدولة في حل الخلافات بطريقة أكثر مرونة وأقل تكلفة، مما يشكل بديلا واقعيا وفعالا خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[128].

ومن الجوانب المهمة التي تهتم بها الحكومات في هذا السياق، برامج التوعية القانونية والتدريب الموجهة إلى رواد الأعمال، والتي تهدف إلى رفع وعيهم بالقوانين التي تنظم أنشطتهم، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم داخل السوق فالكثير من الفشل في المشاريع الريادية لا يعود إلى ضعف الفكرة أو نقص التمويل فقط، بل إلى الجهل بالمتطلبات القانونية، أو سوء إدارة

[128] الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، ووفاء بنت ناصر المبيرك. مرجع سابق.ص75.

الالتزامات التعاقدية، أو الإهمال في حماية الملكية الفكرية ولذلك، فإن تمكين الرواد من أدوات الفهم القانوني منذ المراحل الأولى لتأسيس المشروع يعد استثمارا في نجاحهم واستدامة مشاريعهم. ويمكن أن تشمل هذه البرامج دورات تدريبية، ومواد إرشادية، وخدمات استشارية تقدمها الجهات الحكومية بالتعاون مع مراكز الأعمال والمكاتب القانونية المتخصصة.

وتعمل الحكومات أيضا على تحسين الوصول إلى التمويل من خلال تطوير قوانين واضحة وشفافة تنظم العلاقة بين المستثمرين ورواد الأعمال، وتحمي حقوق الممولين دون أن تضعف قدرة المبادرين على إدارة مشاريعهم. إذ أن بيئة قانونية متوازنة في هذا الجانب تحفز على جذب الاستثمارات، سواء كانت محلية أو أجنبية، وتفتح المجال أمام تنوع في مصادر التمويل مثل حاضنات الأعمال، وصناديق الاستثمار الجريء، والبنوك المتخصصة، مع ضمانات قانونية تحد من التعسف وتحافظ على حقوق جميع الأطراف ومن جهة أخرى، تدرك الحكومات أن دعم ريادة الأعمال لا يقتصر على تنظيم السوق فقط، بل يشمل أيضا تحسين البيئة التنظيمية العامة من خلال محاربة الفساد، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام. فالقوانين الجيدة لا تؤتي ثمارها إلا في بيئة شفافة تتميز بالكفاءة والمساءلة، حيث يجد رواد الأعمال الثقة اللازمة في المؤسسات، والقدرة على النفاذ إلى الموارد والخدمات دون عراقيل ولهذا فإن إصلاح الإدارة العمومية، والرقمنة، وتحديث البنية التحتية الإدارية، كلها عناصر مكملة للدور القانوني الذي تلعبه الدولة في دعم الريادة وتسعى الحكومات كذلك إلى تكييف القوانين مع خصوصيات المشاريع الناشئة في القطاعات الإبداعية أو الثقافية أو التكنولوجية التي لا تنسجم بالضرورة مع المعايير التقليدية لقياس النجاح أو التقييم المالي فهذه المشاريع غالبا ما تعتمد على نماذج أعمال مرنة ومتغيرة، وتحتاج إلى

تشريعات تراعي طبيعتها وتسمح لها بالنمو دون أن تخضع لمعايير بيروقراطية غير مناسبة[129].

وأخيرا، تعمل الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية والهيئات الاقتصادية الإقليمية على مواءمة أطرها القانونية مع المعايير الدولية، لضمان قدرة المشاريع الناشئة على التوسع خارجيا، والتنافس في الأسواق العالمية بثقة قانونية. فالاتفاقيات الدولية التي تنظم حماية الملكية الفكرية، أو فض النزاعات، أو قواعد الاستثمار، أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني المحلي، ويجب على الحكومات دمجها بشكل فعال لضمان انفتاح الاقتصاد وتحفيز الرواد على التفكير في آفاق عالمية.

في المجمل، فإن دور الحكومات في تحسين البيئة القانونية لريادة الأعمال لا يقتصر على صياغة القوانين، بل يشمل بناء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة تضمن الحماية، والوضوح، والعدالة، والفعالية ومن خلال هذا الدور، تسهم الحكومات في إطلاق الطاقات الريادية، وتحفيز الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بما يجعل من ريادة الأعمال محورا رئيسيا في مستقبل التنمية الوطنية.

[129] دحماني سعاد، مبدأ حرية الاستثمار بين التكريس الدستوري والتفعيل التشريعي وفق القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، 2018-2019.ص5.

خاتمة

الخاتمة

بكل وضوح يتبين من خلال هذه الدراسة ان النظام القانوني للمنافسة لا يعد مجرد اطار تنظيمي يحكم سلوك الفاعلين الاقتصاديين في السوق فحسب بل يمثل في جوهره دعامة اساسية لتحقيق العدالة الاقتصادية والتوازن في النشاطات التجارية بين مختلف الاطراف الاقتصادية انطلاقا من تحليلنا للمضامين القانونية والمفاهيم التنظيمية للمنافسة اتضح ان وجود نصوص قانونية فعالة ومؤسسات رقابية مستقلة يساهم بشكل مباشر في حماية روح المبادرة ومنع التركزات الاقتصادية المفرطة التي قد تضر بمبادئ الاقتصاد الحر.

لقد اظهرت الدراسة كذلك ان العلاقة بين المنافسة وريادة الاعمال هي علاقة تكامل وليست علاقة تصادم اذ كلما كانت المنافسة نزيهة وحرة زادت فرص المبادرة والابتكار وتوسعت مساحة الابداع الاقتصادي ذلك ان الاسواق التي تحتضن المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة دون تمييز او عراقيل قانونية او تنظيمية غالبا ما تكون اكثر حيوية واستدامة فالريادة الاقتصادية تنمو وتزدهر في البيئات التي تسود فيها قواعد الشفافية وتكافؤ الفرص لا في بيئات الاحتكار والهيمنة السوقية.

غير ان هذه الرؤية النظرية تصطدم بواقع عملي يحمل في طياته الكثير من التحديات التي تعرقل حسن تفعيل قواعد المنافسة الشريفة فهناك قصور واضح في مستوى الوعي القانوني لدى عدد كبير من الفاعلين الاقتصاديين خاصة في ما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم ضمن المنظومة القانونية للمنافسة كما ان هناك عوائق مؤسساتية تتعلق بضعف فعالية الهيئات الرقابية المختصة سواء من حيث الموارد البشرية او الوسائل التقنية مما يحد من قدرتها على التدخل السريع والردع الفعال للممارسات المخالفة للقانون وعلاوة على ذلك تعاني البيئة الاقتصادية في العديد من الانظمة من تعقيد في الاجراءات القانونية وتشابك في النصوص التنظيمية الامر الذي يجعل من الالتزام الصارم بالقواعد القانونية للمنافسة امرا صعب المنال خاصة بالنسبة للمشاريع الريادية الناشئة التي تفتقر غالبا الى الخبرة القانونية والادارية اللازمة

لمواجهة هذه التحديات وهنا تبرز الحاجة الماسة الى اعادة النظر في طبيعة النظام القانوني ذاته بما يضمن قدرا من المرونة والانفتاح الذي يسمح بتطوير حلول قانونية مبتكرة تتلاءم مع طبيعة التحولات السريعة التي يعرفها العالم الرقمي والاقتصاد المعرفي.

ومن جهة اخرى فإن الدراسة قد سلطت الضوء على ان تعزيز المنافسة لا يمكن ان يتحقق فقط عبر سن القوانين بل يتطلب توافر بيئة ثقافية ومجتمعية تؤمن باهمية هذه القيم وتدافع عنها فمن دون ثقافة قانونية راسخة تكرس مفاهيم الشفافية والنزاهة والتعددية الاقتصادية فإن النصوص القانونية تبقى دون اثر ملموس في الواقع العملي كما ان العدالة الاقتصادية لا تقوم الا اذا احترمت القواعد الناظمة للمنافسة الحرة التي تكفل بدورها حماية المستهلك وتمنع الاستغلال والاحتكار وتفتح المجال امام فئات جديدة للمشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي

لقد حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها المختلفة تقديم قراءة تحليلية نقدية للإطار القانوني المنظم للمنافسة في ظل التحديات الجديدة التي فرضتها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وتم الاعتماد في ذلك على تحليل النصوص القانونية الوطنية والمقارنة مع تجارب دولية رائدة نجحت في بناء منظومات قانونية اكثر انسجاما وفعالية في مواجهة ممارسات مناهضة للمنافسة وتحقيق بيئة محفزة لريادة الاعمال.

كما تبين ان النموذج الناجح في هذا المجال هو النموذج الذي يجمع بين الصرامة في محاربة الاحتكار والمرونة في دعم المبادرات الاقتصادية الحديثة دون المساس بمبدأ تكافؤ الفرص فإعطاء الاولوية للفاعلين الاقتصاديين الكبار دون مبرر قانوني يؤدي الى خنق المبادرات الصغيرة ويحرم السوق من تجديد دمائه باستمرار كما ان ترك السوق دون ضوابط قانونية رادعة يؤدي في المقابل الى بروز اشكال غير عادلة من المنافسة مثل الاتفاقات السرية والسيطرة القسرية والاستغلال غير المشروع للمكانة السوقية وهي جميعها ظواهر تقوض اسس الاقتصاد العادل وفي هذا السياق تظهر اهمية وجود توازن دقيق بين تدخل الدولة من خلال اجهزتها الرقابية والتنظيمية وحرية السوق التي تشكل في ذاتها محركا رئيسيا للابداع والابتكار

فليس المطلوب ان تتخلى الدولة عن دورها في تنظيم السوق بل المطلوب هو ان تضمن من خلال تشريعاتها وادواتها المؤسسية بيئة منافسة نزيهة تراعي فيها مصلحة المستهلك وتحفز فيها رواد الاعمال على تقديم افضل ما لديهم في اطار تنافسي عادل ومفتوح.

لقد اكدت التجارب المقارنة التي تم التطرق اليها ضمن الدراسة ان فعالية قوانين المنافسة لا تتوقف فقط على حسن صياغتها بل ترتبط كذلك بدرجة تفعيلها وتطبيقها على ارض الواقع ومدى وجود ارادة سياسية واقتصادية حقيقية للالتزام باحكامها ومقتضياتها فالعديد من الدول رغم توفرها على نصوص قانونية متقدمة الا انها تعاني من ضعف شديد في التفعيل بسبب غياب التنسيق بين الجهات المعنية او بسبب هيمنة مصالح فئوية تعيق الاصلاح القانوني وتعطل الاصلاحات الاقتصادية.

كما ان النسيج الريادي لا يمكن ان يتطور في غياب نظام قانوني يوفر الحماية القانونية اللازمة ضد الممارسات غير التنافسية ويمكّن الفاعلين الاقتصاديين الجدد من الولوج السلس الى السوق دون عراقيل تنظيمية او ادارية ان الامان القانوني يعد من الشروط الاساسية لجذب الاستثمارات الناشئة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية خاصة في ظل تصاعد حدة المنافسة العالمية وتزايد الاعتماد على الابتكار كعامل حاسم في خلق القيمة المضافة واخذا بعين الاعتبار كل هذه المعطيات يمكن القول ان الطريق نحو بناء بيئة تنافسية عادلة ومحفزة للريادة لا يمر فقط عبر ادخال تعديلات على القوانين وانما يقتضي تبني مقاربة شاملة تدمج بين الاصلاح القانوني والاصلاح المؤسساتي وبناء الوعي المجتمعي وتوسيع المشاركة الاقتصادية على اساس الشفافية والمساءلة والعدالة كما ان المستقبل الاقتصادي لاي بلد مرتبط بقدرته على انشاء سوق ديناميكي منفتح يستفيد فيه الجميع من فرص متكافئة ويكون فيه القانون هو المرجع الاساسي في تنظيم العلاقات الاقتصادية وليس النفوذ او المصالح الضيقة.

وفي ختام هذه الدراسة فإن ما توصلنا اليه من نتائج يعكس بوضوح ان تحقيق اقتصاد وطني تنافسي يتطلب منظومة قانونية قوية ومتطورة تؤمن بالحق في المبادرة وتؤطرها وفق

قواعد واضحة وتكفل حماية متساوية لجميع الفاعلين الاقتصاديين داخل السوق وان التحدي الاكبر يكمن في كيفية مواءمة هذه القواعد مع التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم في مختلف المجالات وهو ما يستدعي يقظة تشريعية ومؤسساتية دائمة قادرة على التفاعل السريع والفعال مع هذه المتغيرات من اجل ضمان استمرارية التوازن بين حرية المبادرة ومتطلبات التنظيم العادل للسوق.

التوصيات:

- تعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية والتنظيمية.
- تفعيل دور الهيئات الرقابية المختصة بالمنافسة.
- توفير برامج توعية قانونية لرواد الأعمال.
- دعم آليات التبليغ عن الممارسات المناهضة للمنافسة.
- مراجعة التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة بشكل دوري.

الاقتراحات:

- إدماج مبادئ المنافسة في المناهج التعليمية القانونية.
- إصدار أدلة مبسطة تشرح قوانين المنافسة لرواد الأعمال.
- إنشاء منصات رقمية لمراقبة السلوك التنافسي في السوق.
- تطوير آليات فض النزاعات المتعلقة بالمنافسة خارج القضاء.

آفاق الدراسة:

- دراسة مقارنة بين أنظمة المنافسة في الدول العربية.
- بحث العلاقة بين المنافسة والابتكار التكنولوجي.
- تحليل دور القضاء في حماية المنافسة.
- التعمق في تأثير الاقتصاد الرقمي على قواعد المنافسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القوانين

1. الجزائر. القانون رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة. الجريدة الرسمية، 1995.
2. الجزائر. "القانون رقم 17-02 مؤرخ في 8 فبراير 2017، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." الجريدة الرسمية، 2017.
3. الجزائر. القانون رقم 23-04 المؤرخ في 6 مارس 2023، المتعلق بالمنافسة. الجريدة الرسمية، 2023.
4. الجزائر. "القانون رقم 04-02 مؤرخ في 5 جمادي الأولي 1425 هـ الموافق 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية (معدل ومتمم)." الجريدة الرسمية، 2004.
5. الجزائر. قانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016. الجريدة الرسمية، 2016.
6. الجزائر. القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة. الجريدة الرسمية، 2008.

القواميس والمعاجم

1. "منافسة" في قاموس المعاني. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/منافسة/
2. الجزري. النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت: المكتبة العلمية، 1979.
3. الحميدي. تفسير غريب ما جاء في الصحيحين. ط1. القاهرة: مكتبة السنة، 1415هـ.

الكتب

1. الأنصاري الإفريقي المصري، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منصور. لسان العرب. المجلد الرابع، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.

2. بن حملة، سامي. قانون المنافسة: دراسة في ضوء التشريع الجزائري وفق آخر التعديلات ومقارنة بتشريعات المنافسة الحديثة. نوميديا: منشورات نوميديا، 2016.
3. بوحلين، وليد. قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر. الدار البيضاء: دار بلقيس للنشر، 2015.
4. تيورسي، محمد. الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر. الجزائر: دار هومة، 2013.
5. ثائرين، خليل فيكتور. المركز المسيطر المشروع في السوق المعنية على ضوء أحكام قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.
6. جمعة، عبد الحكيم. الاحتكار وتأثيره على بعض قطاعات الاقتصاد المصري. القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.
7. حبار الزندي، لارا عادل. حماية المنافسة في قطاع الاتصالات: دراسة مقارنة. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018.
8. حسنين، محمد. الوجيز في الملكية الفكرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
9. خولي، أحمد. ريادة الأعمال ببساطة. القاهرة: دار الجندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
10. دويدار، هاني. التنظيم القانوني للتجارة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
11. الراوي، صالح. الكامل في القانون التجاري الجزائري: الأعمال التجارية – التاجر – الحرفي – الأنشطة التجارية المنظمة – السجل التجاري. الجزائر: ابن خلدون، النشر الثاني، 2003.
12. الزعبي، علي فلاح مفلح. ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين). الإمارات: دار الكتاب الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2016.

13. زيدان، عمرو علاء الدين. ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية. مصر: منشورات المنظمة العربية الإدارية، 2007.

14. سلمان، محمد. الاحتكار والمنافسة غير المشروعة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

15. شلبي علي، مغاوري. حماية المنافسة ومنع الاحتكار من النظرية إلى التطبيق – تحليل أهم التجارب الدولية والعربية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2004–2005.

16. الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، ووفاء بنت ناصر المبيرك. ريادة الأعمال. السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، 2019.

17. الشناق، فندي. الاحتكار والممارسات المقيدة للمنافسة في ضوء قوانين المنافسة والاتفاقيات الدولية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.

18. الشواري، عبد الحميد. موسوعة الشركات التجارية (شركات الأشخاص والأموال والاستثمار). مصر: منشأة المعارف، 2003.

19. صالح فرحة زاروي. الكامل في القانون التجاري الجزائري. الجزائر: دار ابن خلدون، 2003.

20. طوروس، وديع. مبادئ اقتصادية. طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010.

21. عباسي، فضة. التعليم وريادة الأعمال. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2018.

22. عبد الغني، حسام الدين. النظام القانوني لاندماج الشركات التجارية. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 1998.

23. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. الطبعة الأولى. بيروت: مكتبة لبنان، 2004.

24. قدادة، خليل أحمد حسن. الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري – الجزء الأول: مصادر الالتزام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

25. كافي، مصطفى، وكافي، يوسف. إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال. الجزائر: الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.

26. كتر، محمد الشريف. قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقاً للأمر 05-103 والقانون 04-02. الجزائر: منشورات بغدادي، 2010.

27. الكنعاني، وحل والعسكري. التوزيع. عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.

28. كنو، محمد الشريف. قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقاً للأمر 03-03 والقانون 04-02. الجزائر: دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

29. لطيف، حنان باقي. التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – دراسة مقارنة. القاهرة: دار شتات للنشر والبرمجيات، 2012.

30. مضحي مرزوق الغريب، محمد سلمان. الاحتكار والمنافسة غير المشروعة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

31. مهدي عامر، وحيد. ميادين الاقتصاد الجزئي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009.

32. نصر محمد، محمد. الحماية الدولية والجنائية من المنافسة التجارية غير المشروعة والاحتكار. الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016.

33. يونس، علي حسن. المحل التجاري. القاهرة: دار الفكر العربي، 1974.

34. بن بحمة، جمال. مجلس المنافسة على ضوء الأمر رقم 03/03 والنصوص المعدّلة له. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي، 2010-2011.

المذكرات وأطروحات الدكتوراه

1. براهيمي، فضيلة. "المنافسة بين الأمر رقم 03/03 والقانون رقم 12/08." مذكرة ماجستير، قانون عام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2009-2010.

2. بن بحمة، جمال. "مجلس المنافسة على ضوء الأمر رقم 03/03 والنصوص المعدّلة له." مذكرة ماجستير، القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2010-2011.
3. بوحلايس، إلمام. "الاختصاص في مجال المنافسة." مذكرة ماجستير، القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
4. بوحلايس، إلمام. الحماية القانونية للسوق في ظل قواعد المنافسة. أطروحة دكتوراه، قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016-2017.
5. دحماني، سعاد. "مبدأ حرية الاستثمار بين التكريس الدستوري والتفعيل التشريعي وفق القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار." مذكرة ماستر، قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، 2018-2019.
6. زعموم، إلهام. حماية المحل التجاري – دعوى المنافسة غير المشروعة. مذكرة ماجستير، فرع عقود ومسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003-2004.
7. سالمي، أميرة وعيل، وأسماء. "الآليات المؤسساتية لحماية المنافسة في ظل التشريع الجزائري." مذكرة ماستر، قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.
8. سليمة، بلال. حماية المحل التجاري – دعوى المنافسة غير المشروعة. مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2003-2004.
9. شبلي، أمل محمد. الحد من آليات الاحتكار من الوجهة القانونية. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2005.
10. طاش، نجية. "حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور قانون المنافسة في الجزائر". مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2020.
11. طالب، محمد كريم. تقييد المنافسة عن طريق الأسعار. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

12. عائشة، آمنة. "طرق الموازنة بين المنافسة والممارسات التجارية من حيث حماية المستهلك." مذكرة ماجستير، جامعة باتنة.

13. عياد كرفلة، أبو بكر. "الاتفاقات المحظورة في مجال المنافسة." مذكرة ماجستير، قانون أعمال مقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013.

14. قادري لطفي، محمد صالح. آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية. أطروحة دكتوراه، قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

15. كتر، محمد الشريف. الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري – دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي. أطروحة دكتوراه دولة في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005.

16. لأكلي، نادية. شروط حظر الممارسات والأعمال المضرّة في قانون المنافسة – دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والفرنسي والأوروبي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012.

17. محلوت، جلال سعد. مدى تأثر حرية المنافسة بالممارسات التجارية. رسالة دكتوراه، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

المقالات والمجلات

1. أبو جلالة، أشرف. "مفهوم المنافسة في ريادة الأعمال.. ما هي الإيجابيات والسلبيات؟". موقع الرجل، 4 ديسمبر 2023.
https://www.arrajol.com/content/325131/

2. بلحارث، ليندة. "دور مجلس المنافسة في ضبط المنافسة الحرة." مجلة المعارف، قسم العلوم القانونية، العدد 21، ديسمبر 2016.

3. بن الصورة، بدرة. "حماية المنافسة من التصرف في عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة للمستهلكين وفقاً لقانون المنافسة الجزائري." مجلة المفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
4. بن فندي، إبراهيم علي مهند. "التنظيم القانوني لمناهضة الاحتكار." مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، المجلد 1، العدد 33، 2007.
5. بوكريف، زهير، ومشاش، نادية. "أثر تكامل سلسلة التوريد وإدارة التكاليف الاستراتيجية على أداء المؤسسات الصناعية: دراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية." مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 2، جامعة البليدة 2، الجزائر، ديسمبر 2022.
6. بيطاط، نور الدين، وبوالزليفة، صابر. "آليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية." مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، المجلد 0، العدد الصفري، ديسمبر 2016.
7. تومي، هجيرة، وكمون، حسين. "دور المنافسة في تهيئة وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 1، 2022.
8. دفرور، عبد النعيم، وآخرون. "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط." مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
9. دهيني، سعاد، لعوج، زواوي، وبلفكرون، خضرة. "ملامح التحول الرقمي لقطاع التجارة في الجزائر." مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 17، العدد 3، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2022.
10. سعد، مرزق، ويونسي، مصطفى. "العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك الجزائري عند اقتناء المنتجات المحلية: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي المشروبات

الغازية." مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021، جامعة الجلفة، الجزائر.

11. سويلم، فضيلة. "عقود التوزيع الاستشارية المقيدة للمنافسة." مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلد 2017، العدد 2.

12. سيسي، حسان، وملاوي، إبراهيم. "شروط حظر العقود الاستشارية المقيدة للمنافسة." لجنة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 9، جوان 2018.

13. شعيب، روش، وبن شعبان، علي. "حماية مبدأ حرية المنافسة في الدستور الجزائري." مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 2، المجلد 6، 2020.

14. الشقاوي، محمد بن ناصر. "دراسة تحليلية لاستراتيجيات النجاح لريادة الأعمال النسائية في المملكة العربية السعودية". مجلة اقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، 2015.

15. صباحي، ربيعة. "تطور دور القضاء في حماية المستهلك من الشروط التعسفية". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، عدد خاص، 2015.

16. الصيرفي، محمد عبد الوهاب. "ريادة الأعمال: المفهوم والنشأة والأهمية – دراسة تحليلية". مجلة كلية التربية، جامعة العريش، العدد 22، 2020.

17. ضيف، سعيدة وآخرون. "نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال". مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة 1 زيان عاشور الجلفة، العدد 02، 2020.

18. الطالبي، أحمد عبد الستار، وعلياء إبراهيم حسن. "عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل." مجلة جامعة جيهان – أربيل العلمية، الجزء 8، العدد 2، 2018.

19. عز الدين، مخلوف، وبن يحي، سعاد. "هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر: دراسة تحليلية للواقع والحلول". مجلة البديل الاقتصادي، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر.

20. العمامرة، صارة، وتبينات، وفاء. "المؤسسات الناشئة: نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر – تحديات وعراقيل". مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 3، العدد 1، 2021.

21. فقير، صابرين. "ريادة الأعمال كالية لتعزيز الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين SAA فرع عنابة." مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، يونيو 2024.

22. قدوش، نسيم. "مفهوم مبدأ الفرق في نظرية العدالة لدى جون رولز". مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 11، العدد 01، 2023.

23. قرنا، جمال. "أي دور لمجلس المنافسة في حماية وترقية المنافسة؟" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، المركز الجامعي أقبو، الجزائر، 2018.

24. كتر، محمد الشريف. "التعليم والمنافسة الحرة في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية." المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، العدد 1، 2010.

25. كسرا عنتر عبد الله موسى، وجميل، شيماء محمد نجيب. "أثر توجهات المنتج الأخضر على البيئة الاقتصادية في ظل العولمة في بلدان نامية مختارة (1995–2010)." مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت – العراق، المجلد 25، العدد 8، 2012.

26. لموسم، غالية. "منع الاحتكار في قانون المنافسة الجزائري." المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، العدد 16، السنة 4، 2021.

27. منصوري، الزين. "دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر." سلسلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012.

28. اليزيدي، رزق الله بن عبد الله. "دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة". المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 6، ديسمبر 2024.

29. يوسيعين، توفيق. "التكريس التشريعي لحماية المنافسة والتجارة من تدخل الدولة والاحتكار المنظم: مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية – جريمة تبييض الأموال أنموذجاً." مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 3، جامعة الأغواط، 2021.

المواقع الإلكترونية

1. أرقام. "ما هي الممارسات الاحتكارية؟ وما الأضرار التي قد تسببها؟". موقع أرقام. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/493978

2. البصري، عبدالناصر. "التحديات القانونية والاقتصادية لريادة الأعمال في الدول العربية." فكران. نشر بتاريخ 9 مارس 2025. https://www.fikran.com/read-blog/32002_العنوان-التحديات-القانونية-والاقتصادية-لريادة-الأعمال-في-الدول-العربية.html.

3. التويجري، عبد الرحمن. "التعامل مع المنافسة غير العادلة في السوق". مدونة المحامي عبد الرحمن التويجري، 24 نوفمبر 2024. https://law2tw.com/التعامل-مع-المنافسة-غير-العادلة-في-السوق/

4. الغرسي، محمد. "أهم التحديات التي تواجه رائد الأعمال وكيفية التغلب عليها". مدونة الغرسي، 20 أبريل 2024. https://alghorsi.com/challenges-facing-entrepreneurs/

5. مجلس رواد الأعمال العرب. "التحديات التي تواجه رواد الأعمال وكيفية التغلب عليها". https://entrepreneurs.london/ar/التحديات-التي-تواجه-رواد-الأعمال-وكيفية-التغلب-عليها/

6. مؤسسة هنداوي. المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة. الفصل السابع: "المنافسة وريادة الأعمال". https://www.hindawi.org/books/42814959/7/

المراجع باللغة الأجنبية

1. Berlin, D. Les actes de puissance publique et le droit de la concurrence. AIDA 4 Dullor, France, 1995.
2. Boutard Labarde, M.C. La notion du marché pertinent entre analyse économique et droit de la concurrence. R.PE, 06, Dalloz, Paris, France, 1994.
3. Le Moal, R. Droit de la concurrence. Paris: Ed économique, 1979

الفهرس

إهداء

الشكر

مقدمة.....01

الفصل الأول : الإطار النظري للمنافسة وريادة الأعمال.....08

المبحث الأول: مفهوم المنافسة وريادة الأعمال.....09

المطلب الأول: تعريف المنافسة وأهميتها 09

الفرع الأول: المفهوم العام للمنافسة.....09

الفرع الثاني: أهمية المنافسة في النظام الاقتصادي.....13

المطلب الثاني: تعريف ريادة الأعمال وأهميتها.....16

الفرع الاول : تعريف ريادة الأعمال.....16

الفرع الثاني: أهمية ريادة الأعمال في الاقتصاد.....20

المبحث الثاني: العلاقة بين المنافسة وريادة الأعمال.....23

المطلب الأول: دور المنافسة في تحفيز ريادة الأعمال 23

الفرع الأول: تأثير بيئة المنافسة على بروز المشاريع الريادية.....23

الفرع الثاني: التحديات التي تفرضها المنافسة على رواد الأعمال 26

المطلب الثاني: ريادة الأعمال كعامل لتعزيز التنافسية الاقتصادية.....30

الفرع الأول: مساهمة المشاريع الريادية في تنشيط السوق.....30

الفرع الثاني: دور ريادة الأعمال في تحسين بيئة المنافسة.....37

الفصل الثاني : الأبعاد القانونية للمنافسة وريادة الأعمال.....42

المبحث الأول: المبادئ القانونية للمنافسة.....43

المطلب الأول: الأسس القانونية للمنافسة.....43

الفرع الأول: القواعد القانونية للمنافسة العادلة.....44

الفرع الثاني: مكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة.....50

المطلب الثاني: الحماية القانونية للمنافسة.....53

الفرع الأول: حماية السوق من الممارسات غير المشروعة.....53

الفرع الثاني: دور الجهات التنظيمية في مراقبة المنافسة.....58

المبحث الثاني: الأطر القانونية لريادة الأعمال.....63

المطلب الأول: التشريعات المنظمة لريادة الأعمال.....63

الفرع الأول: القوانين الداعمة لريادة الأعمال.....64

الفرع الثاني: حماية الملكية الفكرية لريادة الأعمال 67

المطلب الثاني: التحديات القانونية لريادة الأعمال.....71

الفرع الأول: العقبات القانونية أمام رواد الأعمال.....72

الفرع الثاني: سبل تطوير التشريعات الداعمة لريادة الأعمال.....75

خاتمة 82

قائمة المراجع 87

مـلخص مذكرة الماستر

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية النظام القانوني للمنافسة في دعم ريادة الأعمال، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتناولت الدراسة العلاقة التفاعلية بين المنافسة وريادة الأعمال، موضحة كيف يمكن لإطار قانوني منصف وشفاف أن يخلق بيئة محفزة لنمو المشاريع الريادية، من خلال ضمان تكافؤ الفرص، ومنع الممارسات الاحتكارية، وتشجيع الابتكار .

كما ركزت على التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه رواد الأعمال، مثل التعقيدات الإدارية والقيود البيروقراطية، وقدمت توصيات لتحسين البيئة التشريعية بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والمقارنة بالتجارب الدولية، لتقديم رؤية متكاملة حول الأبعاد القانونية الداعمة لريادة الأعمال والمنافسة العادلة.

الكلمات المفتاحية :

/1المنافسة،2/ ريادة الأعمال3/القانون4/ التنمية الاقتصادية5/ الابتكار6/ بيئة الأعمال.

Abstract of The master thesis

This study aimed to highlight the importance of the competition legal system in supporting entrepreneurship, as a fundamental pillar for achieving sustainable economic development. The study examined the interactive relationship between competition and entrepreneurship, explaining how a fair and transparent legal framework can create a stimulating environment for the growth of entrepreneurial projects by ensuring equal opportunities, preventing monopolistic practices, and encouraging innovation. It also focused on the legal and regulatory challenges facing entrepreneurs, such as administrative complexities and bureaucratic restrictions, and presented recommendations for improving the legislative environment to enhance the competitiveness of the national economy. The study relied on a descriptive and analytical approach, examining legal texts and comparing them with international experiences, to provide a comprehensive vision of the legal dimensions supporting entrepreneurship and fair competition.

Keywords:

1/ Competition, 2/ Entrepreneurship, 3/ Law, 4/ Economic Development, 5/ Innovation, 6/ Business Environment.